الأمم المتحدة

A/58/PV.30

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٠**
الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير جون نغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة ورئيس مجلس الامن، على عرضه أمام الجمعية العامة لتقرير المجلس للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يونيه ٢٠٠٣.

وقبل المضي قدما، أود أن أعرب عن الشعور بخيبة أملنا إزاء وقف ممارسة عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن للنظر في مشروع تقريره للجمعية العامة. وكما يذكر العديد منا، فإن الممارسة بدأت العام الماضي بمبادرة من سنغافورة، وهي لسوء الطالع لم تعد موجودة في المجلس، بقصد تحسين جودة التقرير والنظر فيه داخل المجلس قبل عرضه على الجمعية العامة. ونود أن نعرب عن مخاوفنا من أن هذه الممارسة القيِّمة، التي بدأت العام الماضي، يمكن أن ينتهي بها الأمر لتصبح محاولة يتيمة. وفي رأينا، سيسبب ذلك ضررا للعضوية العامة، التي تستفيد استفادة جمة من آراء أعضاء المجلس حول كيفية تفهمهم وتقييمهم بأنفسهم لعمل المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا نود الاستنتاج بأن وقف هذه الممارسة المفيدة يمثل إضعافا للعزم الجماعي للمجلس على مواصلة عمله بروح إصلاحية وبشفافية أكبر.

ونتفق مع الاستنتاج الذي يتضمنه التقرير بأن الأشهر الـ ١٢ الأخيرة مثلت زيادة مستمرة في عبء العمل في مجلس الأمن. وباعتراف الجميع، تعين على المجلس أن يواجه بعض أكثر المسائل صعوبة خلال هذه الفترة.

وسنكون مقصرين من جانبنا إن لم نكرر الإعراب عن أسفنا العميق لعدم قدرة المجلس على التوصل إلى اتفاق مرض حول قضية الحرب والسلم في العراق في الربع الأول من هذا العام. ولا يمكننا أن نعزي عدم قدرة المجلس على التوصل إلى قرار جماعي وموحد بشأن مسائل رئيسية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56910 (A)

معروضة عليه إلا إلى انعدام التمثيل المتوازن في تشكيلته الحالية.

لقد تناول رئيس وزراء الهند موضوع اختلال التوازن هذا عندما أعلن في خطابه أمام الجمعية في دورتها الحالية بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر، ”ولكي يتمكن مجلس الأمن من تمثيل تعددية الأطراف في قراراته وإجراءاته، ينبغي أن تكون عضويته انعكاسا لحقائق العالم الحالية“ (A/58/PV.11، الصفحة ١٨). وداخل الأمم المتحدة، هناك اعتراف وافر بالحاجة إلى المنظمة وصرحها لصون السلم والأمن الدوليين والتكيف مع احتياجات وحقائق عصرنا. ولقد أكد الأمين العام نفسه هذه النقطة عندما قال إنه بغية استعادة ثقة الدول، والرأي العالمي، فإنه يتعين على مجلس الأمن ”أن يصبح أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي ككل وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة“ (A/58/PV.7، الصفحة ٥).

ومع انشغال المجلس في العراق، بالرغم من أفضل النوايا الطيبة لأعضائه، لم يكرس الوقت الكافي للنظر في بعض القضايا الرئيسية الأخرى على جدول أعماله تتعلق بالشرق الأوسط وأفريقيا وأفغانستان بطريقة أكثر جدية. وفي مجال مكافحة الإرهاب، حيث بذل المجلس كل الجهود للحفاظ على الزخم المحرز، لا يزال يتعين وضع آليات من شأنها أن تخضع البلدان للمساءلة عن التزاماتها وإجراءاتها الحقيقية تجاه الحرب على الإرهاب الذي ينشأ من الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ويتعين على المجلس أن ينتقل من المرحلة التي لم تستنفد بعد، وهي مرحلة المساعدة على وضع الأطر القانونية والمالية، إلى النظر بصورة أكثر جدية في المساهمات الفعلية – أو انعدام ذلك – من الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الإرهاب. ولن يتمكن المجلس من الإمساك بالمسائل الحقيقية المعروضة عليه إلا إذا فعل ذلك.

إن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، انطلاقا من اهتماماتهم طويلة الأمد، أخذوا على عاتقهم مسؤولية متابعة جدول الأعمال بقدر أكبر من الشفافية والإصلاح في أعمال مجلس الأمن. ولسوء الطابع، لم يكن الأمر كذلك دائما. ففي الفترة قيد الاستعراض، يبدو أن ثمة أساليب جديدة ومبدعة اخترعت وصممت لإرباك، وغالبا لاستثناء العضوية العامة، من مشاريع محددة يتابعها مجلس الأمن.

وللتوضيح، نود أن نعلق على بضعة أحداث في عمل مجلس الأمن قد تعتبر أنها محاولات للتعتيم عليه أو للحد من وصول العضوية العامة إليه.

إن التأخير في صنع القرارات بشأن شكل المناقشات المتبعة أمر حدث بالفعل. ففي حالة واحدة على الأقل، أرجأ رئيس المجلس قرارا يتعلق بشكل المناقشات التي ستجري حيال موضوع هام لكنه خلافي، حتى مرحلة متأخرة جدا، أعلن بعدها أن الموضوع مفتوح لمشاركة عموم الأعضاء. ونحن لا يسعنا أن نبرر هذه الإجراءات. وجل ما نأمله هو ألا يقصد بها حرمان الوفود التي تسعى للتدخل في موضوع محدد من الوقت لإجراء التحضيرات الكافية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فاديفرد (جمهورية إيران الإسلامية).

والأمر الثاني الذي حدث، هو اختبار المجلس لمختلف أشكال المشاركة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت. إن قرار رئاسة المجلس بتقييد المشاركة في مناقشة مفتوحة بشأن مسألة هامة لمرحلة متأخرة ولمرشح أو مرشحين لكل منطقة وبطريقة استنسابية جدا أدى إلى حالات إلغاء أو إقصاء. علاوة على ذلك، وكما هو معروف جيدا، فإن بعض المجموعات الإقليمية، مثل مجموعة آسيا، ليست لديها الولاية لمناقشة مسائل واتخاذ قرار بشأنها

إلا في أمور الانتخابات. إن مثل تلك العوامل يمكن أن تزيد من الطابع غير العملي وغير الديمقراطي للقرار المتخذ.

والأمر الثالث الذي حدث هو التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بشأن مدة البيانات. وفي حدث جرى مؤخرا أعلن رئيس المجلس وقتا محددا للبيانات خلال مناقشة مفتوحة بشأن موضوع بالغ الأهمية. ورغم ذلك، وفي حين سمح لأعضاء المجلس بالإعراب عن آرائهم دون قيد زمني، خضعت العضوية العامة لتنفيذ دقيق لحد زمني. وقد اعتبر ذلك الحدث خطيرا بما فيه الكفاية لإيجاد رد فعل عكسي كبير تجاهه، في اجتماعات حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية.

وتبرز المعاملة التمييزية بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس في ما يسمى باجتماعات على المستوى الوزاري في المجلس تعقد الآن بصورة متزايدة في جزأين، واحد للأعضاء والآخر للأقل امتيازا. وفي ذلك السياق نود أن نذكر أيضا أن التوقع من غير الأعضاء بأن يكتفوا بقراءة أجزاء من بياناتهم وتعميم النصوص بكاملها أمر غير واقعي طالما أن المحاضر الحرفية المؤقتة لا تبين سوى ما تم قوله فعلا في الجلسات الرسمية للمجلس.

والأمر الرابع الذي حدث هو، تحديد مواعيد فجائية لعقد مناقشات مفتوحة وإرسال إخطارات بطريقة انتقائية. ففي حالة حصلت مؤخرا، تم تحديد موعد لمناقشة مفتوحة في مجلس الأمن ردا على حادث خطير وقع في نهاية الأسبوع. وقد علم البعض من غير أعضاء المجلس بعقد تلك الجلسة وتمكنوا من تقديم بيانات بموجب المادة ٣٧. وآخرون اعتبروا من المحظوظين لدى علمهم بذلك الحدث عن طريق التلفاز. والمسألة هنا تظل كونها انتقائية واعتباطية.

وأسارع إلى القول إن هذه المسائل لا تثار بقصد معاقبة المعنيين، ولكن برغبة أن نعرض على العضوية الموسعة للجمعية العامة والأعضاء المختارين في مجلس الأمن، المجالات التي تحتاج إلى زيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ وبعض الإنصاف الذي نرحب به ويمكن أن يزيد في فعالية المجلس. وفي رأينا، لو اتبع المجلس بعض القواعد الأساسية في ممارساته لتمكن من طمأنة العضوية العامة تجاه صدقه في محاولاته أخذ شواغلها بعين الاعتبار خلال مداولاته. وسنحاول تقديم بعض الاقتراحات في ذلك الصدد.

وما لم يتم تقديم بند جديد نتيجة لأحداث رئيسية في يوم معين، فإنه يجب إخطار العضوية العامة للمنظمة بجميع المناقشات المفتوحة في بداية الشهر، عندما يقدم برنامج العمل ويعتمد. كما يجب تجنب جدولة الأعمال بصورة مفاجئة، قدر الإمكان، وإذا تعذر ذلك فمن المستحب اتخاذ التدابير لإعلام جميع الأعضاء المعنيين عن طريق الاتصال بالبعثات بواسطة البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الهاتف.

وجميع الدول غير الأعضاء التي ترغب في الاشتراك بموجب المادة ٣٧ من القانون الداخلي المؤقت للمجلس يجب أن تعطى الوقت اللازم للإعراب عن آرائها. وإذا لم يتسن ذلك بسبب ضرورة الحالة – ونعتقد أنه ينبغي أن يكون ذلك بصورة استثنائية – فإن حدا زمنيا معلنا يجب فرضه على الجميع، الأعضاء وغير الأعضاء، على حد سواء دون تمييز.

إن اللجوء المتزايد إلى مسائل مواضيعية جديدة وفتانة مثل تمجيد رئاسات الأعضاء غير الدائمين ينبغي ترشيده والحد منه بغية صرف الوقت على نحو أفضل في النظر في المسائل الملحّة الحالية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وفكرة الجلسات الختامية المفروض أن تجري تقييما للعمل الذي يتم إنجازه في نهاية كل شهر، ينبغي ألا تستخدم

لتعزيز المسائل الخلافية الأمر الذي ينهض بجداول الأعمال الوطنية بصورة انتقائية للأعضاء المعنيين.

وتبدو الإحاطات الإعلامية التي يتقدم بها رؤساء المجلس إلى غير الأعضاء في المجلس اعتباطية واستنسابية في جدولتها. فقد أعطى بعض الرؤساء الأهمية الواجبة لتلك العملية في حين لم يكترث آخرون لهذا المطلب. ولوحظ في عدة حالات، وعلى الرغم من جدولة عقد إحاطات إعلامية للعضوية العامة، فإن مثل تلك الإحاطات الإعلامية لم يتم عقدها إطلاقا أو تمت بصورة سطحية. والواقع أن الإحاطات الإعلامية لوسائط الإعلام هي أكثر شمولا وانتظاما من تلك التي تقدم لغير الأعضاء. والإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء المجلس يتعين أن تكون منتظمة وشاملة وجيدة النوعية إذا أريد للمجلس أن يفي بالتزاماته تجاه كفالة الشفافية الكافية في أساليب عمله فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن الأمل في أن يتناول الأعضاء الحاليون غير الدائمين والطامحون إلى العضوية غير الدائمة في المجلس عملية تحسين المساءلة وأساليب العمل في مجلس الأمن بطريقة تؤدي إلى إقامة علاقات عمل أكثر انسجاما مع العضوية الواسعة للأمم المتحدة.

السيد تامرين (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يرحب بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/58/2) وللفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس المجلس، السفير نغروبونتي، على عرضه الواضح والقدير لهذا التقرير. إن التقرير يتضمن كالعادة نظرة استعراضية سريعة لما قام به المجلس في العام الماضي في مجال المسؤولية الملقاة على عاتقه وهي صون السلم والأمن الدوليين. وكما نعلم جميعا، كان تقرير المجلس عن العام الماضي مفيدا جدا في ذلك الصدد. وهذه دوما فرصة جيدة للدول الأعضاء تتطلع إليها لاستعراض أعمال المجلس للعام المنصرم. كما ونشكر أعضاء المجلس على تقديمهم هذا التقرير.

وقبل أن أتابع كلامي أود كذلك، بالنيابة عن وفد بلادي، أن أرحب بتقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والقضايا الأخرى المتعلقة بأعمال مجلس الأمن. إنها مسألة هامة جدا لوفد بلادي ولدول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، ونحن دائما نرحب بهذه الفرصة السنوية وللمساهمة بها.

إن تقرير مجلس الأمن المعروض علينا يشكل وثيقة هامة جدا. فهو يتضمن بصورة أمينة عرضا لما قام به المجلس خلال الفترة قيد البحث. ولكنه للأسف، لا يتجاوز كونه عرضا متقطعا كان من اليسير أن تقوم بإعداده بعثة دائمة لدى الأمم المتحدة بمفردها أو الحصول عليه من مكتبة داغ همرشولد. فالتقرير يتضمن وثائق سبق نشرها وقدرا قليلا من التحلي أو الشرح عن أعمال المجلس وقراراته علما بأن وفودا عدة طالبت بذلك في السابق. علاوة على ذلك، فان التقرير لا يبين الهدف منه بوصفه أداة مساءلة هامة أمام الجمعية. ومما يجعل فهم هذا التقرير أكثر صعوبة أنه لا يزال يرسل إلى الدول الأعضاء متأخرا كل عام. لذلك هنالك تناقض واضح بين محتويات التقرير وبين الوقت المطلوب لإصداره. وما لم يكن هناك مدخلات تحليلية كافية، فمن الصعب علينا أن نفهم لماذا تقرير عن مدة تنتهي في تموز/يوليه لا يصل إلى الدول الأعضاء في الشهر الذي يليه.

وفي ذلك الصدد، لا بد من الإشارة، على سبيل المثال، إلى أنه رغم جميع الأحداث التي وقعت فيما يتصل بالعراق خلال الفترة قيد البحث، فإن التقرير لا يخصص سوى صفحتين للموضوع دون ذكر أي شيء حول ما هو

معروف لدى الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى مؤسسة معنية بصون السلم والأمن، فإن التقرير السنوي لا يشير تقريبا إلى الأعمال الحربية. التقرير، بالفعل، يشير فحسب إلى أن رئيس المجلس تبلغ ''بدء العمل العسكري في العراق'' (A/58/2، الصفحة ١٠) وإلى ''فترة الحرب في العراق''. (المرجع نفسه).

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن قيام المجلس بتقديم تقرير إلى الجمعية لا يشكل تنازلا من هيئة في الأمم المتحدة إلى أخرى، بل وفاء بما ينص عليه الميثاق. إن هذا الالتزام ينبغي الوفاء به على نحو كامل وثابت من جانب الأمانة العامة ومجلس الأمن على حد سواء، لمصلحة شعوب الأمم المتحدة. وطلبنا يتعلق بوثيقة مفيدة لأكبر عدد من أعضاء منظمتنا لأنها تأتي في الوقت المناسب، وهي غنية بالمعلومات والتحليل.

ومع ذلك، يسرنا أن المجلس استطاع أن ينجز الكثير بالرغم من عبء عمله الكبير خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ونحن نلاحظ التقدم المحرز في عمله فيما يتعلق بمجاملات من قبيل الصراعات في أفريقيا، والشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب. ولا بد من الإشارة بصورة خاصة إلى تركيز المجلس على الحالة في أفريقيا، حيث تجدد عدم الاستقرار في بعض البلدان هناك، وخاصة في كوت ديفوار وليبريا. وقد أظهر المجلس التزامه الجدير بالإشادة عندما أوفد بعثتين في آن واحد إلى منطقتين مختلفتين في القارة.

وعلى غرار ذلك، فإن ما قام به المجلس بالنسبة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، يستحق الثناء. وقد أيدت إندونيسيا دائما خارطة الطريق وحثت على تنفيذها بإخلاص. وفي بياناتنا أمام المجلس، شددنا على أنه ينبغي أن يبقى على دور نشط. ونعقد الأمل في أنه على الرغم من النكسات التي تخللتها تلك العملية مؤخرا، سيتمكن المجلس من إيجاد السبل لتشجيع الطرفين، مما يؤدي إلى توجيه هذه العملية بكل عناية وحزم تحقيقا للأهداف المنشودة.

ووفدي يعرب عن الارتياح للتقدم المستمر إزاء بعض هذه الصراعات، وبالتالي لاحتمال التدخل ليس في سبيل تجنب أزمات إنسانية فحسب، بل أيضا لتعزيز السلم والديمقراطية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي عن التقرير، أود الإشارة إلى أنه فيما سعى المجلس إلى تشجيع مزيد من الشفافية في السنوات الماضية من خلال عقد جلسات مناقشة ختامية كانت مفتوحة أمام الدول الأعضاء، إلا أن هذا النمط لم يتبع في العام المنصرم. وفي رأينا أننا في حاجة إلى المزيد من هذه المناسبات، وليس إلى التقليل منها، لأنها إسهامات هامة من الممكن أن تتضمنها على النحو الواجب تقارير مجلس الأمن السنوية إلى الجمعية العامة.

ومن الأمور التي ما زالت تثير القلق العميق بالنسبة لوفدي أنه لم يتحقق تقدم ملموس بالنسبة لمسألة إصلاح مجلس الأمن بعد عشر سنوات تقريبا من إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إن الأحداث التي وقعت في الجزء المبكر من هذا العام بينت ما فتئنا نشدد عليه، وهو أن الإصلاح الشامل للمجلس قد حان أوانه منذ زمن بعيد، ولا بد منه إذا أريد لقرارات المجلس أن تحظى بالتأييد المستمر من الأغلبية العظمى لأعضاء هذه المنظمة.

وما من شك في أن مجلس أمن يتمتع بالشفافية والديمقراطية، ويمثل في عضويته وممارساته عالم القرن الحادي والعشرين، وليس عالم النصف الأول من القرن العشرين، هو الهيكل الوحيد القادر على إنجاز هذا الهدف. وينبغي أن نضع هذا الهدف السامي فوق المصالح الوطنية أو الضيقة.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): في بياني سأشير إلى البندين المدرجين في جدول الأعمال – الأول بشأن تقرير مجلس الأمن، والثاني بشأن إصلاح مجلس الأمن، وأنضم بذلك إلى الذين يرون أن المناقشة المزدوجة مفيدة بالنسبة لمضمون المسألتين وللاقتصاد في الوقت.

أود في البداية أن أشكر مجلس الأمن والأمانة على التقرير الشامل بشأن عمل المجلس خلال العام الماضي، وأخص بالشكر السفير نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة، الرئيس الحالي للمجلس، على عرضه للتقرير. إننا نرحب باستمرار الهيكل والنهج اللذين اتبعهما التقرير العام الماضي، مما يجعله مرة أخرى موجزا وأسهل قراءة وتحليليا.

خلال العام المنصرم تعرض المجلس، وبالتالي المنظمة، لاختبار قاس، فقد أثيرت، ولا تزال، التساؤلات حول وحدة هدف وعمل المجلس. وهنا أشير بالطبع إلى أزمة العراق. فكما يذكر الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، فإن مناخ التعاون وتوافق الآراء تبدد بشكل خطير بسبب الحرب على العراق. إننا نناشد من جديد الدول الأعضاء في المجلس أن تسعى إلى حلول لمسألة العراق، تحظى بدعم دولي وعراقي واسع، وتحسن حالة الأمن في البلد، وتعجل من عملية إشاعة الديمقراطية وبناء المؤسسات في العراق، مع تعزيز مناخ من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للشعب العراقي.

إن هذه الأزمة وغيرها من أزمات العالم اليوم تدلل، في رأينا، على زيادة التكافل العالمي في مجال الأمن، حيث تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن هذه الأزمات تمثل تذكيرا واضحا بالحاجة الملحة إلى تكييف عضوية مجلس الأمن، الدائمة وغير الدائمة، وأساليب عمله، بما في ذلك حق النقض، لكي يواكب بكفاءة الواقع الجغرافي السياسي لعالم اليوم. وسأتطرق إلى موضوع إصلاح مجلس الأمن في الجزء التالي من بياني.

ومن الناحية الأكثر إيجابية، فإننا نشيد بالاتجاه المتواصل نحو زيادة الشفافية في عمل المجلس. ومع ذلك، ينبغي أن نسعى لزيادة هذه الشفافية في عمل المجلس في المستقبل. وإن الزيادة في عقد الجلسات المفتوحة للمجلس تسهم مساهمة كبيرة في هذا الاتجاه، كما أنها توفر فرصا لسائر الدول الأعضاء للمساهمة في عمل المجلس. ونرحب ترحيبا خاصا بزيادة البعثات الميدانية للمجلس، كتلك التي قام بها خلال العام الماضي في وسط وغرب أفريقيا، ونرحب كذلك بالاجتماعات التي عقدها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات.

علاوة على ذلك، نحيي المجلس على الجلسات التي عقدها بشأن قضايا الساعة. وقد دافعت سلوفينيا لمدة طويلة عن ضرورة قيام المجلس بالنظر في حماية المدنيين المتأثرين بالصراعات المسلحة وفي منع نشوب الصراعات. وإدراكا لأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، فقد سرنا، بشكل خاص، اهتمام المجلس المستمر بالمرأة والسلم والأمن. ونفس الشيء ينسحب على مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وفي آخر مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة، كانت سلوفينيا من بين الأعضاء الذين رحبوا بالممارسة الإبداعية والضرورية في رأينا، والمتمثلة في وضع قائمة بالكيانات التي لا تزال تجند الأطفال في قواتها المسلحة.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا خاصا بالمناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس مؤخرا عن موضوع العدالة وسيادة القانون ودور الأمم المتحدة. فلا يمكن لإدارة الصراعات وفترات ما بعد الصراعات إحراز النجاح بدون

معالجة سيادة القانون من مختلف جوانبها، بما في ذلك إدراجها أكثر كعنصر في عمليات حفظ السلام.

إن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من رواندا، ويوغوسلافيا تقدمان مثالا على أهمية تحقيق العدالة لكي تتحقق عملية المصالحة الوطنية الصعبة. ونعتقد أنه يقع على عاتق المجلس، ومن مصلحته في الواقع، دعم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مجال منع المنازعات وتسويتها.

ونرحب بالاهتمام الذي أولاه المجلس لأفريقيا، وخاصة في الشهور الأخيرة. والبعثة الأوروبية برئاسة فرنسا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية شكلت مثالا إيجابيا جدا على أنه من الممكن حقا التعاون السريع والناجح لشركاء إقليميين في إدارة الأزمات. والتوقيع مؤخرا على مذكرة البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن إدارة الأزمات يعد خطوة هامة في الطريق الصحيح، وترحب به سلوفينيا بوصفها دولة منضمة إلى الاتحاد الأوروبي. وينبغي أيضا أن يكون ذلك مفيدا في استطلاع أكثر طموحا لمسألة تعزيز تعاون الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مع المنظمات الإقليمية القائمة.

واسمحوا لي أن أتناول الآن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وبدون المساس بنوايانا، نستطيع أن نقرأ من جديد بياناتنا وأفكارنا من العام الماضي، ومفادها أن مجلس الأمن ببساطة لا يعكس حقائق عالم اليوم، وأننا بالتالي ينبغي ألا نفاجأ عندما تثار التساؤلات حول مسائل سلطة مجلس الأمن وشرعيته وفعاليته. ولكن أيضا، لن يكون ذلك كافيا لتلبية احتياجاتنا اليوم، ليس لأن تقييمات السنة الماضية لم تعد دقيقة، ولكن لأن الحاجة الماسة إلى الإصلاح وزخم التغيير أصبحا أكبر بكثير.

وخلال السنة الماضية، واجهت المنظمة كلها – وفي المقام الأول بطبيعة الحال مجلس الأمن – تحديات خطيرة. وكما قال الأمين العام، كوفي عنان، في بيانه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين:

”ويجب ألا نحجم عن الأسئلة بشأن كفاية وفعالية القواعد والأدوات الموجودة تحت تصرفنا.

”ومن تلك الأدوات، ليس هناك ما هو أهم من مجلس الأمن“. (A/58/PV.7، الصفحة ٤)

ومجلس الأمن من الأهمية الكبرى بمكان بحيث ينبغي عدم تركه على هامش مناقشاتنا وفي نهاية المطاف على هامش قراراتنا ذات الصلة بإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يشكل إصلاح مجلس الأمن جزءا من إصلاح الأمم المتحدة.

ويعد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن محفلا مفيدا قدم عددا من الأفكار الجيدة التي لا تزال ذات صلة بغرض مناقشتنا اليوم. ومع ذلك، لا بد أن نواجه حقيقة أن أعماله أصبحت الآن في مأزق. ولا نستطيع أن نتحمل ضياع فترة ١٠ سنوات أخرى في مناقشات غير مثمرة. ونحتاج إلى إطار عمل أكثر طموحا يستند إلى إدراك مشترك بضرورة التغيير. ولا بد من البدء على الفور بهذه المناقشة إذا أردنا استغلال الزخم الحالي وإذا أردنا تعزيز المنظمة. ونشجع الرئيس على حفز إجراء مناقشة من هذا القبيل.

وفي حين أننا نؤيد عزم الأمين العام على إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة، إلا أننا نثق بأن بحثنا عن حلول لإصلاح المجلس سيعتبر جزءا من العملية ذاتها ويعد من ثم جزءا تكميليا لأعمال الفريق الرفيع المستوى.

وفي الختام، أود أن أشير، مرة أخرى، إلى وجود الزخم من أجل التغيير، ويتعين علينا أن نغتنم فرصة وجوده بلا لبس. وكما قال الأمين العام، قد لا يقل هذا الزخم حسما عما كان عليه في عام ١٩٤٥ ذاته، عندما أنشئت الأمم المتحدة. وفي هذه المرحلة، قد لا نشترك جميعا حتى

الآن في مفهوم واحد للنتائج النهائية التي سيسفر عنها إصلاح المجلس، ولكننا نشترك في إدراك الحاجة الماسة إلى مجلس أمن متغير يكون أكثر تمثيلا، وأكثر شرعية، وأكثر شفافية وأكثر كفاءة.

السيد بفانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتنان النمسا للسفير جون نغروبونتي، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه الموجز لتقرير المجلس (A/58/2). وفي الوقت نفسه، يثني وفدي على الأمانة لعملها الممتاز في تجميع هذا المرجع ومصدر المعلومات النفيس. ويعد عرض التقرير استمرارا جديدا بالترحيب لحوار مجلس الأمن مع الجمعية العامة وهو يضطلع بواجباته بموجب المادة ٢٤ من الميثاق. وسيعزز هذا الحوار العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتصل بتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق.

ويعد تدفق المعلومات بطريقة كافية إلى غير الأعضاء في مجلس الأمن شرطا أساسيا لفهم وتقييم طريقة تناول المجلس للقضايا السياسية ولذلك ينبغي تعزيزه. وينبغي أن تؤدي رئاسة مجلس الأمن دورا حاسما لإبقاء عموم الأعضاء على علم تام بمداولات المجلس. ويشكل البرنامج الشهري لأعمال المجلس أداة مفيدة لجميع الوفود. ولقد تحسنت بدرجة أكبر الإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء المجلس والمعلومات التي يوفرونها عبر مواقعهم على شبكة الإنترنت. وتؤكد زيادة عدد الجلسات العلنية استعداد المجلس لأخذ آراء عامة الدول الأعضاء في الحسبان واستخدامها كمدخل في العملية التي يتبعها المجلس لاتخاذ القرارات. ونرحب بتخفيض عدد الجلسات المغلقة، حسبما أفاد السفير نغروبونتي في عرضه الموجز.

وثمة تطور إيجابي يتمثل في تضمين التقرير نظرة موجزة سردية عن أعمال مجلس الأمن. ويمكن زيادة فائدة هذا الموجز بإجراء تحليل أكثر عمقا لعملية اتخاذ القرارات في المجلس. ويرحب وفدي بالجهود الرامية إلى تبسيط التقرير. وتخفيض عدد صفحات التقرير لا يؤدي إلى سهولة قراءته، بل أيضا إلى زيادة فعاليته من حيث التكاليف.

وأكدت تجربة عمليات حفظ السلام بصورة واضحة أن المجلس لا يعمل بنجاح إلا إذا أجرى حوارا موضوعيا مع الدول الأعضاء. وتشيد النمسا، بوصفها البلد الذي يساهم تقليديا بقوات لحفظ السلام، إشادة خاصة، بجهود المجلس الرامية إلى زيادة عدد الجلسات مع البلدان المساهمة بقوات. وثمة أهمية للتعاون في مرحلة مبكرة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات عندما ننظر في ولايات جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وترحب النمسا، بوصفها عضوا في شبكة الأمن البشري، بزيادة اهتمام مجلس الأمن بمشاكل المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراعات وذلك بإجراء مناقشات مفتوحة بشأن هاتين المسألتين. والجلسة الموضوعية التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا عن ''العدالة وحكم القانون: دور الأمم المتحدة'' مبادرة جديرة بالثناء وينبغي مواصلتها في المستقبل القريب.

السيد غراي – جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره البالغ لتقرير مجلس الأمن (A/58/2) المعروض علينا. إنه تقرير شامل ولكنه موجز ويشهد على عمل شاق وإنتاجية عالية خلال سنة واحدة. ونثني على جميع أعضاء المجلس لإخلاصهم وفعاليتهم في خدمة المنظمة، وفي الحقيقة في خدمة البشرية قاطبة.

لقد هيمنت أفريقيا على أعمال المجلس لسنة أخرى. ومرة أخرى استطاع المجلس أن يظهر نتائج. فلقد تعززت أكثر مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بفضل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي تنص ولايتها على

المساعدة في التنفيذ التام لاتفاق لينـاس – ماركوسيس للسلام. وتم احتواء الموقف في ليبريا، وبدأت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في توطيد المكاسب الكثيرة التي تحققت في سيراليون منذ أن توقفت الأعمال العدوانية. وفي مناطق صراعات أخرى في أفريقيا، قام المجلس بالفعل بدوره وتصدى على نحو جيد للكثير من التحديات.

ويواصل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، برئاسة السفير إسماعيل أبراوغسبار مارتنس، ممثل أنغولا، رصد الحالة في غينيا – بيساو عن كثب. ويواصل العمل معل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال الفريق الاستشاري المخصص الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعني بغينيا – بيساو فضلا عن العمل مع مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو لطرح توصيات بشأن سير الإجراءات التي ينبغي اتباعها في محاولاتنا لمنع تراجع البلد وعودة الصراع، ولتعزيز انتقاله السياسي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد أبدى المجلس قلقه العميق من الوضع الإنساني القاسي السائد في غينيا – بيساو نتيجة لسوء الأداء الاقتصادي وانقطاع المعونة. ووفد بلادي يأمل مخلصا في أن تكون التطورات السياسية الجديدة في ذلك البلد حافزا لمجتمع المانحين على القيام بدوره لضمان إحداث تغيير في المواقف إزاء البلد، بما يؤدي إلى توفير أنواع الدعم المادي والمالي اللازم للقضاء على مخاطر الاضطرابات والحرب والصراع.

وبصفة عامة، وعلى الرغم من انخفاض حدة الصراعات، على ما يبدو، في معظم أنحاء غرب أفريقيا، فإن الأسباب الكامنة وراءها لم تتم إزالتها بالكامل حتى الآن. وحتى نكون استباقيين في جهودنا لمنع الصراعات أو تسويتها، علينا أن نبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات. وينبغي أن يشرع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا، في بحث مشاكل الحكم والفقر والاستبعاد والفساد، وغير ذلك من العوامل التي تفرخ الصراع في البلدان الأفريقية.

ويرحب وفد بلادي بالمبادرات التي يجري الاضطلاع بها للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو إلى اتخاذ تدابير مماثلة لمعالجة مشكلة المرتزقة التي أدى انتشارها في غرب أفريقيا إلى إبقاء شبح الحرب مخيما على بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية بصفة مستمرة.

والتعاون مع المنظمات الإقليمية، أسوة بما فعله المجلس مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الصراع الليبري، يمكن أن يكون وسيلة كفؤة وفعالة بالقياس إلى التكلفة لحسم الصراع. وفضلا عن ذلك، ففي الحالات التي يحد فيها عدم كفاية الموارد من فعالية المنظمات الإقليمية، ينبغي للمجلس أن يبحث إمكانيات توفير المبالغ المطلوبة لتمكين تلك المنظمات من العمل على نحو أيسر.

وقد رحبنا بنشر خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، على أمل أن تسمح بحلول السلام في تلك المنطقة التعسة. ومع ذلك، فإن الحالة هناك، بدلا من أن تخف حدتها، تدهورت في الواقع إلى حد بعيد. وعلى مجلس الأمن أن يظل متحليا بالصبر، ولكن عليه أيضا أن يصبح أكثر إبداعا في بحثه عن حل لمشكلة الشرق الأوسط. ولا بد من إيجاد سبل لتحقيق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة جنبا إلى جنب مع دولة آمنة لإسرائيل.

وكان العراق شغل مجلس الأمن الشاغل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ورغم أن المجلس فعل كل ما في استطاعته لمنع وقوع الحرب، اندلعت الحرب بالفعل. ووفد بلادي

يحث المجلس بقوة أن يثبّت أنظاره على المستقبل، ويشرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل الأمم المتحدة في خدمة شعب العراق، وللاستجابة لاحتياجاته الإنسانية والإنمائية الطارئة. وصحيح أن التجربة الأولى كانت مريرة بوقوع التفجيرات التي راح ضحيتها سيرجيو فييرا دي ميلو والعديد من زملائه، ولكنها لا ينبغي أن تردعنا عن العمل.

ووفد بلدي يناشد مجلس الأمن أن يستعرض سياسته المتعلقة بالجزاءات، سواء كانت جزاءات ذكية أو غير ذلك. فهي في معظم الحالات لا تلحق الأذى إلا بالمدنيين الأبرياء الضعفاء الذين يشكلون، على الدوام، نفس ضحايا الحالات التي أدت في المقام الأول إلى فرض الجزاءات. والجزاءات التي ينجم عنها أثر سلبي على الصحة والتعليم والوضع الغذائي للسكان لا مبرر لها لأي سبب كان. وفي حالات كثيرة يكون الضحايا الحقيقيون للجزاءات هم النساء والأطفال والمسنين ومجتمعات المناطق الريفية. ونتوقع من الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، أن يجري استعراضا شاملا لآثار الجزاءات على الفئات المستضعفة، لإسداء المشورة للمجلس – بل الواقع لعامة عضوية الأمم المتحدة – بشأن تأثيرها وفعاليتها الحقيقيين.

ويرحب وفدي بلادي بقرار الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لوضع توصيات بشأن إصلاح المنظمة. ويحدونا صادق الأمل في أن يضطلع الفريق باستعراض شامل لعمليات مجلس الأمن بغية التوصية بطرق ملموسة لإصلاحه، بما في ذلك ما يتعلق منها بحق النقض. ذلك أن المجلس يجب أن يكون صورة لواقع العالم في القرن الحادي والعشرين. ويجب أيضا أن يعمل على أساس مبدأ التمثيل العادل كما نص عليه الميثاق.

وأخيرا، أود أن أحيي أعضاء المجلس الذين انتهت مدة عضويتهم على ما قدموه من خدمات لا تقدر بثمن، وعلى نفس المنوال، أتمنى للأعضاء الجدد فترة خدمة ناجحة ومثمرة للغاية.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي أن يشكر رئيس مجلس الأمن، السفير جون نغروبونتي، ممثل الولايات المتحدة، على عرضه التقرير السنوي للمجلس (A/58/2).

استأثرت المناقشة التي جرت اليوم لتلك الوثيقة المهمة بانتباه وثيق من الوفود. وفي العام الماضي، رحبت الدول الأعضاء بتحسن نمط التقرير السنوي الذي كان أقصر، وتضمن للمرة الأولى على الإطلاق نظرة عامة تحليلية في جزئه التمهيدي. وكان ذلك علامة على استعداد مجلس الأمن للاستجابة بنشاط للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء على مر السنين. وفي هذا الصدد، نثني على المملكة المتحدة وإسبانيا للجهود العظيمة التي بذلتاها لتبسيط تقرير هذا العام، ونتطلع إلى مزيد من التحسينات في جزئه التحليلي في دورات الجمعية العامة المقبلة.

قدم مجلس الأمن إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. ويذكر التقرير أنه خلال الـ ١٢ شهرا قيد الاستعراض، استمر الاتجاه نحو زيادة مطردة في عبء العمل في المجلس، إلى جانب اتجاه متزايد نحو الشفافية. وقد احتفظ مجلس الأمن بجدول أعماله المزدحم بشأن أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان وغير ذلك من القضايا المهمة.

وكان ملف العراق مهيمنا على اهتمام المجلس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نشجع الجهود التي يبذلها المجلس لتحديد دور الأمم المتحدة في مساعدة شعب العراق على إعادة بناء بلده وخلق بيئة مستقرة وآمنة.

وكازاخستان تساند جهود مجلس الأمن المتواصلة للتصدي للصراعات الدائرة. ونؤمن بأن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تشكل أحد العناصر

الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين. كما أنها تمثل إحدى الأدوات الأساسية المتاحة لمجلس الأمن لتسوية الصراعات والمنازعات.

ويلاحظ وفد بلادي الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لزيادة الشفافية في عمله، من خلال عقد عدد متزايد من الجلسات العلنية. ونؤيد المناقشات المواضيعية التي توفر فرصة للدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس لتركيز الاهتمام على مسائل ذات أهمية حاسمة. ومن واجبنا أن نشجع تلك الاتجاهات الإيجابية، ونحاول اتخاذ مزيد من الخطوات في هذه الاتجاه.

ومع ذلك، نعتقد أن جهود مجلس الأمن المتواصلة في ميدان السلام والأمن ستكون أكثر فعالية إذا أجرى المجلس مناقشات أكثر تفاعلا بين أعضائه وغير الأعضاء فيه. ونتمنى أن نرى مجلس الأمن بعد إصلاحه وقد أصبح مفتوحا للحوار، وأن يوجه إشارة واضحة للمجتمع الدولي بأنه على أتم استعداد لمواجهة التحديات الجديدة.

ويود وفدنا أن يعرب عن تقديره للسفير غرينستوك وللرئيس الحالي للجنة مكافحة الإرهاب، السفير أرياس، على روحهما القيادية في توجيه أنشطة اللجنة. لقد واصلت لجنة مكافحة الإرهاب تكثيف عملها للوفاء بولايتها المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بتعميق الحوار مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وكازاخستان ملتزمة بدعم لجنة مكافحة الإرهاب وبالتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونأمل في أن يتسنى اتباع نهج متعدد الأطراف في إجراءاتنا المقبلة لمكافحة الإرهاب الدولي.

واصلت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تركيز عملها على الحاجة إلى مواجهة التهديد الذي يشكله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) عزز دور اللجنة في عدد من المجالات، وحسّن من تنفيذ الدول الأعضاء لنظام الجزاءات المفروض على القاعدة وطالبان وغيرهما من الجماعات والأفراد المرتبطين بهما.

وكازاخستان من بين ٦٦ دولة قدمت تقاريرها عن تنفيذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وستواصل حكومة بلادي التعاون التام مع اللجنة، وستقدم كل دعم ممكن لهذه الهيئة الهامة.

وتؤيد كازاخستان الجهود المستمرة للجنة الجزاءات لتحسين أساليب عملها، مما يزيد من شفافيتها ووفائها بولايتها على نحو فعال.

إن إصلاح مجلس الأمن جزء من التزام زعمائنا الذي قطعوه على أنفسهم خلال مؤتمر قمة الألفية. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تستأنف المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أنه خلال الدورة الثامنة والخمسين، سيعيد الرئيس إحياء عملية المفاوضات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية بغية التوصل إلى اتفاق شامل بشأن إصلاح المجلس.

ونتطلع أيضا إلى توصيات الأمين العام بشأن الجوانب الرئيسية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن على أساس عمل الفريق رفيع المستوى الذي يعتزم الأمين العام إنشاءه.

ومن الضروري تعزيز قدرة الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة كيما تتمكن من التصدي للتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين على نحو فعال. ويجب أن نعمل معاً لتمكينها من مواجهة تلك التحديات في مجال السلم والأمن بطريقة أكثر شمولية وفعالية.

السيد ماريا كاثيريس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): ثمة ارتباط شديد جدا بين البندين المدرجين في جدول أعمالنا – تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل

وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل المتصلة بذلك، وعليه. فإننا نعتبر أن لهما هدفاً مشتركاً، وهو أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشفافية وأكثر فعالية في مواجهة تحديات عالمنا اليوم.

واسمحوا لي بأن أهنئ رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، الممثل الدائم للولايات المتحدة على عرضه للتقرير السنوي للمجلس، وبأن أشكر أيضا وفدي المملكة المتحدة وإسبانيا على صياغة المقدمة، التي تعتبر أحد أهم أجزاء هذا التقرير.

خلال هذه السنة المنصرمة، عاش مجلس الأمن أوقاتاً عسيرة واجه فيها صعوبة في ممارسة المسؤوليات التي يفوضها الميثاق لتلك الهيئة التي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن البندين قيد النظر يتصفان بأولوية متقدمة عن ذي قبل في جدول أعمالنا. ويجب ألا يكون نظر الدول الأعضاء في هذين البندين مجرد مسألة شكلية، بل تأكيد على مسؤوليات هذه الجمعية في معالجة قضايا ذات أهمية أساسية بالنسبة لسائر أعضاء الأمم المتحدة.

إن من حق الدول الأعضاء وواجبها أن تعرف وأن تحلل عمل المجلس بالكامل، حيث أن المجلس يتكلم باسم الجميع وفقا للمسؤوليات التي فوضه إياها ميثاق الأمم المتحدة.

وللعام الثاني على التوالي، نلاحظ أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يدل على حدوث تقدم ملموس من حيث الشكل والمضمون، مقارنة بالتقارير السابقة. والملخص التمهيدي ييسر الحصول على فكرة أفضل عن عمل المجلس، وإن كان التقرير لا يعكس حجم العمل أو أهميته على وجه الدقة. وجهود المجلس من أجل تحسين تقريره لابد وأن تستمر وأن تشجع لكي يكون هذا التقرير الوثيقة الأساسية والمفيدة حقا والتي يتوخاها الجميع، وألا تكون مجرد عرض للقرارات التي لا تعكس المواقف أو المناقشات التي تدور في المجلس.

وإننا نقر بأنه في السنوات الأخيرة تحقق بعض التقدم بالنسبة لأساليب عمل المجلس بما يفضي إلى مزيد من الشفافية في عمله. والجهود الآيلة إلى عقد مزيد من الجلسات العلنية والإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس المجلس في نهاية الجلسات المغلقة تشكل تقدماً ملموساً. كما أن الجلسات العلنية للتقييم في نهاية كل شهر والجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات – ومعظمها من غير الأعضاء في المجلس – هي خطوات هامة إلى الأمام لابد من إضفاء الصفة الرسمية عليها. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أهمية الإحاطات الإعلامية لغير الأعضاء فيما يتعلق بالزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس.

ومع ذلك، وكما يتبين من هذا التقرير، فإنه لا يزال بعيداً عن كونه الوثيقة التي نطمح إليها جميعا. والجزء الأكبر من مداولات المجلس يتم أثناء مشاورات غير رسمية خلف أبواب مغلقة. فعلى سبيل المثال، نعتقد أن التقارير التي تقدمها الأمانة العامة ينبغي أن يُنظر فيها في جلسات علنية، وأن يُدعى غير الأعضاء إلى المشاركة، بدلا من أن يتم ذلك في جلسات تعقد خلف أبواب مغلقة، كما يحدث عادة.

ونعتقد أيضا أنه بعد أكثر من ٥٠ عاما من إصدار النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ينبغي أن يتحول هذا النظام إلى نظام دائم، على غرار أنظمة الهيئات الأخرى للأمم المتحدة.

وثمة مسألة أخرى تبدو جوهرية بالنسبة لنا، هي تحسين التواصل والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك مع الأجهزة الأخرى المنبثقة عن المنظمة. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لابد أن يقدم رئيس مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ليس تقريرا سنويا فحسب، بل وأن يقدم،

عند الاقتضاء، تقارير خاصة تتناول، مثلا، القضايا ذات الأولوية التي تنشأ عن شواغل الساعة أو حالات بعينها تشغل اهتمام الدول الأعضاء كافة مثل أحداث الأشهر الأخيرة. ويتمشى هذا مع ما نصت عليه المادة ٢٤ من الميثاق.

ويحدونا الأمل أن يراعي الأعضاء الدائمون في المجلس الآراء التي أعربت عنها في هذه المناقشة الدول الأعضاء من غير أعضاء مجلس الأمن بهدف تحسين الحوار بين الهيئتين وتحسين عمل المجلس.

إن تقديم تقرير المجلس ينبغي ألا يكون مجرد إجراء شكلي يتم امتثالا لجدول أعمالنا، بل ينبغي أن يكون تحليلا حقيقيا وصادقا لأنشطته، بما في ذلك الصعاب التي يواجهها إبان اضطلاعه بها.

ويرى وفدي أن تحقيق تحسين فعلي لأعمال مجلس الأمن وأنشطته، يقتضي عدم تأجيل إصلاح المجلس بعد الآن. وهذا هو تحديداً الهدف الذي نسعى إليه من خلال عملية الإصلاح. نريد أن نزيد من فعالية وكفاءة عمل المجلس مع تحسين أساليب عمله. ولابد للمجلس أن يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا ونزاهة وشفافية وأن يراعي واقع اليوم. ولابد أن يستجيب لكامل أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن تحقق أساليب عمله شفافية ومشاركة أكبر، وأن يعكس تمثيله واقع عالمنا اليوم.

وتدرك باراغواي أن ثمة اتفاقاً عاماً بين الدول الأعضاء على ضرورة إصلاح مجلس الأمن. وموقف باراغواي بشأن هذه المسألة قد أوضحناه في مناسبات عديدة. فلابد من زيادة عدد أعضاء الفئتين وأن يشمل ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على ألا يغيب عن بالنا أن الفئة الأخيرة ليست ممثلة بقدر كاف حالياً.

وبالمثل، ثمة مسألة رئيسية تتعلق بالإصلاح لابد من تحليلها، هي مسألة حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون. إننا نتطلع إلى إلغاء هذا الحق تدريجياً حتى يزول تماماً. وكخطوة أولى، ينبغي أن يقتصر بحزم على المسائل التي تندرج في إطار الفصل السابع من الميثاق. وبالمثل، ينبغي أن نترك الباب مفتوحاً أمام احتمال إجراء استعراض دوري للإصلاح من أجل النظر في عمل مجلس الأمن تمشياً مع واقع المستقبل ومتطلباته.

وبعد انقضاء عشر سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، لم يتحقق سوى النذر اليسير من التقدم بشأن مسائل هامة كيما ينفذ الإصلاح. واليوم، لابد لنا من أن نضطلع بمسؤولياتنا وأن نتخذ القرار السياسي اللازم لإحراز تقدم حقيقي وإنجاز الأهداف التي تنشدها غالبية الدول الأعضاء.

ومن هذا المنطلق، فإننا نضع ثقتنا في قيادة رئيس الجمعية العامة، كما نأمل أن يجد، في الأشهر القليلة القادمة، سبيلا لتحريك هذه العملية إلى الأمام ولتحقيق النتائج التي انتظرناها جميعا لوقت طويل.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه ما من إصلاح للأمم المتحدة سيكون له التأثير الضروري الذي نرغب فيه جميعا بدون الإصلاح المنتظر طويلا لمجلس الأمن. وطالما لم يحدث هذا الإصلاح، لا يمكننا حقا أن نتكلم عن أمم متحدة تتماشى مع الأوقات التي نعيش فيها – أمم متحدة تحقق حقا مصالح وتطلعات المجتمع الدولي قاطبة.

السيد شيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بمناقشة تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في عضوية المجلس وزيادة هذه العضوية والأمور ذات الصلة.

ونشكر رئيس مجلس الأمن، السفير جون نغروبونتي ممثل الولايات المتحدة، على ملاحظاته الاستهلالية بشأن عمل مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض.

يتضمن تقرير مجلس الأمن فرعا استهلاليا وقائمة بالجلسات، وقائمة بالرسائل التي تلقاها من الدول الأعضاء، وقائمة بالقرارات والإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس. ونود أن ننوه بالشكل الجديد للتقرير، مع الأمل أن يجري المزيد من العمل بغية تحسينه في المستقبل.

وينبغي أن يكون التقرير السنوي أكثر من مجرد قائمة بالجلسات. والأكثر أهمية، ينبغي أن يسعى التقرير جاهدا لتقديم سرد تحليلي مفصل عن أعمال المجلس، كما ينبغي أن يحتوي معلومات موضوعية عن البيئة التي عقدت فيها المناقشات وعن القرارات التي تم التوصل إليها في مجلس الأمن، كما ذكر سابقا عدة متكلمين. وسيسهم مثل ذلك التقرير الموضوعي في تحقيق تفهم أفضل لشؤون المجلس، وتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مفيدة والعمل على سد الفجوة أكثر بين الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه.

وهذا يؤكد الحاجة إلى الإصلاح من أجل ضمان الانفتاح والشمول والديمقراطية والشفافية والمساءلة وإعادة مصداقية المجلس لدى الدول الأعضاء والرأي العام العالمي.

ويظهر التقرير المعروض علينا أن معظم عمل مجلس الأمن ما زال منصبا على أفريقيا مع العراق والشرق الأوسط والإرهاب بوصفها مجالات أخرى للتدخل الحاسم. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في العمل لضمان أن تكون قراراته بشأن أفريقيا متناسبة مع الوقت والجهد الذي يكرسه للقارة. وهذا يشمل التصرف بأسرع ما يمكن بشأن أي تهديد محتمل للسلام والأمن في القارة. هذا هو مسار العمل الذي كان يفترض سلوكه، على سبيل المثال، في حالات مثل حالة ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك لأن التصرف بتلك الطريقة سيسهم في تقليل الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالصراعات المحددة التي نشأت في قارتنا. وينبغي ألا ينتظر المجلس حتى تتفاقم الحالة لكي يتخذ إجراء. وما دام مجلس الأمن قد قرر الآن ولايات قوية، فمن من المحتم تأمين تنفيذ هذه الولايات.

وفي حالة ليبريا، ينبغي، في سياق تنفيذ الولاية الراهنة، إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة قوات المرتزقة الضالعة في الصراع في ذلك البلد، وهي القوات التي يسجل عملها السلبي أنه عرض للخطر عمليات السلام في أماكن أخرى في غرب أفريقيا. ويمثل تشكيل الحكومة الانتقالية الذي حدث مؤخرا، علامة مشجعة على أن جهود تحقيق السلام في ليبريا، إذا دعمت بصورة سليمة، يمكنها أن تكلل بالنجاح وستكلل بالنجاح.

وينبغي تشجيع التطورات الأخيرة في بوروندي، التي مكنت من توقيع اتفاق هام آخر بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، من خلال اتخاذ مجلس الأمن لمشروع قرار يؤيد البعثة الأفريقية في بوروندي. وأية مشاركة مبكرة لمجلس الأمن ليست مرغوبة فحسب، وإنما أيضا تمثل ضرورة من أجل دعم الاتحاد الإفريقي في بحثه عن تسوية للصراع في ذلك البلد. وبذلك، يفي مجلس الأمن بتوقعات المجتمع الدولي.

ولكل هذه الأسباب، فإن إصلاح مجلس الأمن أمر حتمي. وينبغي إيلاء أعلى أولوية لإضفاء الطابع الديمقراطي على تلك الهيئة وتوسيعها لكي تكون انعكاسا للحالة الجغرافية – السياسية الراهنة.

وفي بيان الأمين العام بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ذكرنا بأن مناقشة تكوين مجلس الأمن استمرت معنا لأكثر من عقد، وبأننا نتفق جميعا تقريبا على أنه ينبغي

توسيع المجلس. وذكرنا أيضا بأن الصعوبات التي نواجهها في التوصل إلى اتفاق على هذه المسألة لا تبرر فشلنا في فعل ذلك. ولا يمكن أن نتفق أكثر من ذلك مع الأمين العام. والسؤال هو، هل الدول الأعضاء مستعدة للاستماع إلى الأمين العام ولاحترام أقوالها؟

وفي عملية استعراض تكوين المجلس، ينبغي ألا يكون معيار التوسيع مقيدا، بل ينبغي أن يكون تمثيليا ومنصفا. وفي هذا السياق، ينبغي ألا نسترشد بالقوة العسكرية والاقتصادية للمرشحين فحسب. وينبغي أن نراعي عناصر أخرى من قبيل القوة المعنوية والتمثيل الجغرافي المنصف، والحاجة إلى ضمان التمثيل العادل للبلدان النامية، والالتزام بصون السلام والأمن الدوليين.

وفي التكوين الحالي لمجلس الأمن، تمثل أفريقيا القارة الأقل تمثيلا. وبالتالي فإننا نؤكد من جديد الموقف الأفريقي بأنه، لكي يكون لأفريقيا نصيب عادل من المقاعد في مجلس الأمن، ينبغي أن يخصص لقارتنا مقعدان دائمان، بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، ومقعدان إضافيان غير دائمين.

وقد ألحق عدم إحراز تقدم في المناقشة التي استمرت لفترة عقد بشأن إصلاح مجلس الأمن ضررا كبيرا بمصداقية المجلس نفسه. وتكمن المسؤولية عن الخروج من هذا المأزق الراهن بصورة كاملة في الدول الأعضاء التي لم تظهر حتى الآن الإرادة السياسية الضرورية والمرونة والواقعية لكي تصل إلى صيغة تراعي مصالح الجميع.

وتجبرنا التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في صون السلام والأمن الدوليين على أن نضم جميعا جهودنا في اتجاه القيام بالإصلاحات اللازمة. فلنغتنم فرصة هذا الزخم ونترك أثرا طيبا في مستقبل منظمتنا.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): لدى تناول بعض النقاط الموجزة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المعروض على الجمعية العامة، يجب أن نعلق أولا على الأمور التنظيمية التي تبدو من الأهمية بمكان بالنسبة لنا. وعلى غرار الآخرين، فقد شعرنا بخيبة أمل لرؤية الجمعية العامة تعود إلى ممارستها القديمة بإجراء مناقشات منفصلة بشأن تقرير المجلس وبشأن إصلاح مجلس الأمن. ونظرا للتداخل في المضمون بين البندين والتجربة الجيدة التي كانت لنا في العام الماضي مع المناقشة المشتركة، فمن الصعب أن نفهم هذا التغيير في الممارسة، لا سيما في ضوء حاجة الجمعية العامة الماسة إلى المشاركة في إجراء إصلاح جذري وفعال.

والتقرير نفسه أكثر إيجازا، والوصول إليه بالتالي بات أسهل مما كان عليه في بعض المناسبات السابقة. وهذا نتيجة جهد هام بذله المجلس وينبغي أن يساعد على دفع التفاعل بين الهيئتين، والذي نعتقد أنه ينبغي أن يصبح تفاعلا أكبر وأكثر نفعا مع مرور الوقت. ولقد قُدم عدد من المقترحات المفيدة خلال المناقشة. وأود الإشارة بصفة خاصة إلى البيان الذي أدلى به ممثل باراغواي في وقت سابق.

من الواضح أن المجلس يستعرض أحد أصعب أعوامه، نظرا للخلافات الشديدة بين أعضاء المجلس بشأن المسار السليم للإجراءات الخاصة بالعراق. وقلما كان عمل المجلس يُتابع بمثل هذا الاهتمام الجماهيري كما حدث في الأشهر القليلة الماضية – وقلما كان هناك مثل هذا العدد من الذين انصرفوا عن المجلس بشعور من الإحباط وخيبة الأمل. ومن ثم فقد آن الأوان لكي نعيد النظر في الآليات المنشأة في مجال السلم والأمن الدوليين، وكلنا مدينون للأمين العام، كوفي عنان، على مبادرته لإنشاء فريق من الشخصيات المرموقة لإطلاق هذه العملية ومدها بالإلهام.

وما زلنا نثق وثوقا قويا جدا بشفافية ومساءلة المجلس بالنسبة للأعضاء ككل. ومرة أخرى، اتخذ المجلس خطوات هامة في السنوات الماضية في هذا المجال، مما غيّر علاقته مع الدول غير الأعضاء في المجلس بشكل جوهري. فالإحاطات الإعلامية غير الرسمية والعدد المتزايد من المناقشات المفتوحة بشأن طائفة من الموضوعات هما خطوتان إيجابيتان، وأثبتت الجلسات الختامية أيضا أنها مفيدة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، تغيّر أيضا طابع عمل المجلس، من حيث أنه يتخذ قرارات بعيدة الأثر على نحو متزايد، بما في ذلك قرارات تؤثر بشكل مباشر على حياة أفراد لا يملكون وسائل يلوذون بها أو يحتكمون إليها. ولهذا، فمن الأهمية القصوى أن يكون المجلس عرضة للمساءلة عن قراراته أمام الأعضاء ككل – الذين يعمل المجلس، قبل كل شيء، باسمهم.

ولقد رحبنا ترحيبا حارا بمبادرة المملكة المتحدة، أثناء رئاستها الشهر الماضي، لإشراك المجلس في عملية يبحث خلالها بعناية قضية العدالة وحكم القانون، بدون المساس بالدور الذي ستواصل أداءه هيئات أخرى في هذا الصدد. وفي الواقع، نحن نعتقد أن حتمية حكم القانون بحاجة إلى تأكيدها بأقوى العبارات الممكنة – على الصعيدين الوطني والدولي معا – في وقت تمس الحاجة إلى تعددية الأطراف وتواجه هذه التعددية تحديا قويا أكثر من أي وقت مضى.

وبوصف المجلس راعيا لحكم القانون يجب عليه أيضا أن يبحث في قراراته و يضمن اتساقها التام وفي كل الأوقات مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة، وبطبيعة الحال، مع ميثاق الأمم المتحدة بصورة خاصة. ولذا من المؤسف أنه خلال العام المنصرم اتخذ المجلس مرة أخرى قرارا من الواضح أنه لا يفي بذلك المعيار وذلك من خلال اتخاذه للقرار ١٤٨٧ (٢٠٠٣). ونحن نعتقد أن ذلك القرار على الأرجح سيضر بمصداقية المجلس على الأجل الطويل، ومن ثم نأمل أن يمتنع عن تجديده في الصيف المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الممثلين بأنه، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٣٣/٤٧ و ٢٦٤/٤٨ و ٢٤١/٥١، أعتزم عرض موجز عن مناقشة هذا البند من جدول الأعمال فورا عقب اختتام نظرنا في البند ٥٦ من جدول الأعمال، أي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

البند ٥٦ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تدور هذه المناقشة في وقت حرج للمنظمة. فلقد أُضعفت الثقة بقدرة الأمم المتحدة على حل أخطر المشاكل العالمية، وأُضر بها.

ويواجه المجتمع الدولي عددا من القضايا الصعبة المتعلقة بمستقبل النظام الأمني المتعدد الأطراف والجماعي الذي تجسده هذه المنظمة. فيجب عليه إما أن يختار الثقة بالأمم المتحدة في حل أهم القضايا العالمية، أو أن يستنتج أن قوة الأحداث تهمش المنظمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التحدي من خلال عملية تأمل صادق ومتعمق. وليست لدينا كل الأجوبة، ولكننا مقتنعون بأن الفكرة التي لا يمكن التشكيك فيها هي احترام المبدأ التوجيهي الذي أفضى إلى مولد الأمم المتحدة، وهو الالتزام الديمقراطي من جميع شعوب العالم بالسلم والأمن.

ورغم حقيقة أن ذلك الهدف لم يُحقق بالكامل، ظلت لتلك الفكرة قوة كافية للإبقاء على وجود هذه المنظمة لأكثر من نصف قرن. إنه هدف تتشاطره البلدان من جميع القارات والثقافات والحضارات التي تشكل معا الأمم المتحدة.

ومن الواضح أنه لكي نعيد التأكيد على ذلك الهدف ونحوّل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة، لا بد من إصلاح المنظمة. وبالمثل، من الواضح أن عملية الإصلاح يجب أن تجعل المنظمة حتى أكثر ديمقراطية وأن تعيد التأكيد على شرعيتها وقدرتها على تحقيق التقارب بين البشر.

ولا يمكن التغاضي عن ذلك الالتزام الديمقراطي عندما يتعلق الأمر بإصلاح مجلس الأمن. فلقد انقضت خمسون سنة على تحديد نظام الأمن الاجتماعي. والنظام الدولي اليوم ليس كما كان عليه في عام ١٩٤٥. فعندما أنشئت الأمم المتحدة، أُنشئ نظام حازت وفقا له خمس دول على وضع متميز فيما يتعلق بالأمن الجماعي. ولم يكن ذلك ديمقراطيا، وشككت في ذلك الأرجنتين آنذاك. ولكن ذلك جاء استجابة لتوازن قوى معينة. واليوم، توازن القوى مختلف جذريا.

ونحن بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي فقد قدرا كبيرا من قدرته التمثيلية وفعاليته. ولكن المفارقة هي أن بعض المقترحات التي استمعنا إليها أثناء عملية الإصلاح بدلا من أن تجعل تلك الهيئة أكثر ديمقراطية، فهي تدعو إلى الإبقاء على الامتيازات وإيجاد امتيازات جديدة.

ونحن اليوم نشهد مجلسا يناقش فيه الأعضاء الدائمون بأسلوب إقصائي واستبعادي قضايا حرجة جدا – قضايا تؤثر على السلام العالمي ويمكن أن تفضي إلى تعريض مبادئ أساسية في القانون الدولي للخطر ولها أثر خطير على الأمم المتحدة. والشفافية غائبة عن المجلس — حتى عن أغلب أعضائه.

ورغم ذلك، تزعم بعض المقترحات أن الحل يكمن في إيجاد أعضاء دائمين جدد. ويقترح البعض زيادة عدد الأعضاء الدائمين، وأن يكون للأعضاء الجدد نفس حقوق الأعضاء الحاليين، بمعنى أن يكون لهم حق النقض. وهم يقولون إن بعض البلدان التي تصبو إلى تلك الفئة من العضوية تسهم بالفعل في المنظمة أكثر من إسهام بعض الأعضاء الدائمين الذين حصلوا على ميزة حق النقض في عام ١٩٤٥، وأكثر منهم قوة.

وهناك آخرون أكثر تصميما أو أكثر واقعية سيكونون سعداء بالحصول على مقعد دائم من دون ميزة حق النقض. ولو طُبقت هذه الفكرة سيكون لدينا مجلس أمن فيه ثلاث فئات من العضوية، مما يشبه إلى حد كبير المسافرين على متن طائرة. البعض – الأعضاء الخمسة الدائمون – يسافرون في الدرجة الأولى. وآخرون – أعضاء دائمون من دون حق النقض – يسافرون في درجة رجال الأعمال. وأخيرا، الأعضاء غير الدائمين يسافرون في الدرجة السياحية. هل يمكن لهذا التصنيف أن يتسم بالشرعية والإنصاف؟ هل يمكن لشعوب الأمم المتحدة المشار إليها في ديباجة الميثاق أن تثق بمنظمة تستند إلى هذه الأوجه الجديدة لعدم الإنصاف؟

قبل بضعة أيام، أثناء الإدلاء ببياني عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، قلت إن ”الشرعية التي تقدمها الأمم المتحدة هي مصدر قوتها الرئيسي“ (A/58/PV.25). ونعتقد أنه لا يمكننا أن نتلاعب بهذا المصدر حيث أنه مبرر وجود الأمم المتحدة ذاته.

ولا يوجد تبرير للهيكل الأرستقراطي الحالي لمجلس الأمن. ولم تعرض أسباب لإقناعنا بأن حالا من ذلك الطابع

من شأنه أن يضفي قدرا أكبر من الشرعية والفعالية على الأمم المتحدة. ولن تتحسن أقل هيئة في الأمم المتحدة اتساما بالديمقراطية والشفافية إذا أبرزنا افتقارها إلى الديمقراطية.

وينبغي أن نتذكر أن المادة ٢٤ من الميثاق تنص على أن أعضاء مجلس الأمن يمثلوننا جميعا ولا يمثلون أنفسهم فحسب. وينبغي أيضا أن ندرك أننا ننتخبهم بصورة دورية وديمقراطية لكي يتصرفوا بالنيابة عنا وأن طابعهم التمثيلي والطابع المؤقت لولاياتهم يوفران لنا ضمانات. ولذلك السبب، فإن الأرجنتين، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، ترى أنه أثناء توسيع مجلس الأمن، من الضروري زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وهم الذين يمثلوننا بقدر أكبر من الأصالة، وهم الذين يمكننا أن نمارس عليهم قدرا أكبر من السلطة. وعدم تفهم ذلك سيرجع بنا إلى الوراء خمسة عقود. وسيكون ذلك هجوما على فكرة الديمقراطية التي استندنا إليها قبل ٥٠ عاما لكي نستطيع أن نعيش معا في سلام.

ونحن ندرك أن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن يكون عملا جزئيا ولا يمكن أن يفشل في التصدي لحق النقض والوضع السائد لبعض أعضائه. وينبغي تناول وحل مسائل أساليب العمل والشفافية والاجتماعات غير الرسمية وممارسات المجلس، إلى جانب مسألة توسيع عضويته.

وما فتئ بلدي يقول إن هناك حاجة إلى إلغاء حق النقض. ومع ذلك، وبغية الاتسام بالواقعية وبذل جهود بناءة، نقبل تأجيل تحقيق ذلك الهدف في الوقت الحالي وقصر حق النقض على القضايا التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وظللنا نعمل عشر سنوات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لإيجاد حل لهذه القضية. وقد عبر ذلك العمل عن وجهات نظر جميع الدول حيث أنها جميعا كانت ممثلة في الفريق. ولم يستبعد أي بلد. ولا يمكن القول إن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل لا تعبر بوضوح عن تفكير المجتمع الدولي بأسره. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في الفريق، فذلك يرجع إلى عدم وجود اتفاق فيما بين البلدان. ولن يتم التوصل إلى ذلك الاتفاق حتى نقبل بأنه تتوجب زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأنه ينبغي وضع قيود على حق النقض على أقل تقدير.

واليوم من الممكن أن ننظر في جميع السبل الممكنة لإيجاد بدائل. ويمكننا، وينبغي لنا، أن نستفيد من أفكار المجتمع الدولي للتوصل إلى تركيبات أخرى. ولذلك نرحب بشواغل الأمين العام، وأيضا بقراره إنشاء فريق من المفكرين. هذه فترة حاسمة، ومن الضروري أن نستجمع جميع وجهات النظر في هذه الممارسة. ولكن ينبغي أن نوضح أن نتائج هذا الجهد ستنظر فيه الجمعية العامة، وهي الهيئة الوحيدة التي يمكنها اتخاذ قرار بشأن الإصلاح.

إن ما لا ينبغي أن يحدث هو فرض المسألة والسعي إلى حلها خارج إطار الجمعية العامة وفريقها العامل. ونحن لا نعتقد في إمكانية التوصل إلى حل من دون توافق في الآراء، أو في أن يكون الهدف مغايرا لجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأكثر فعالية. وستشارك الأرجنتين بروح توافقية لتحقيق تلك الأهداف.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر رئيس الجمعية العامة السابق، السيد يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية على عمله في إدارة أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة السابقة. وأعرب أيضا عن امتناني للسفير إنغولفسون، ممثل أيسلندا، والسفير قاسمسارن، ممثل تايلند، على إعدادهما التقرير الشامل للفريق العامل. ومما يؤسف له أن نخسر هذين الزميلين القديرين من الفريق

العامل حيث أنهما سيتركان نيويورك. وأتمنى لهما بإخلاص النجاح في مساعيهما المقبلة.

خلال عملية مناقشة الحالة في العراق أثناء العام الماضي، أثيرت أسئلة بشأن فعالية مجلس الأمن فيما يتعلق بدوره الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. وأضافت تلك الأسئلة زخما أكبر لمناقشة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن مما رأيناه سابقا. وصرح الأمين العام في خطابه أمام البلدان الأعضاء لدى افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة أثناء هذه الدورة بأنه

”فإذا أردتم للمجلس ولقرارات المجلس أن تحظى باحترام أكبر، لا سيما في العالم النامي، فإنكم بحاجة إلى معالجة مسألة تكوينه بمزيد من العجالة“.
(A/58/PV.7، الصفحة ٥)

وتبع ذلك بيانات من الدول الأعضاء في المناقشة العامة، وأشار أكثر من ثلثيها إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. ويبرز ذلك الرقم الزخم المتزايد بشأن هذه المسألة.

وبعد استعراض المناقشات في الفريق العامل، التي بدأت قبل عشر سنوات، لا نرى مع الأسف أي تقدم ملحوظ أو أي مخرج من المأزق، على الرغم من توافر العناصر الضرورية للتوصل إلى اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولقد صرح الرئيس السابق كافان في ملخصه عن الردود على الاستبيان غير الرسمي أنه ”باستثناء واحد، وجدت جميع الدول الأعضاء في ردها أن حركة الفريق العامل غير مرضية“.

وتعرب اليابان أيضا عن عدم رضاها القوي عن الافتقار الحالي إلى التقدم في عمل الفريق العامل. ويتعين علينا أن نقر بأن معظم المسؤولية عن الجمود تقع على عاتق الفريق العامل ذاته.

وترك الحال على ما هو عليه سيثير الشكوك في قدرة الأمم المتحدة على تكييف نفسها لمواجهة التحديات في العالم. وحيث أن الفريق العامل هو الهيئة الوحيد التي أنشأتها الجمعية العامة لبحث إصلاح مجلس الأمن، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق نتائج ملموسة في الفريق العامل أثناء هذه الدورة. وتعتقد اليابان أنه إذا لم نتمكن من إحراز أي تقدم في الاجتماع القادم للفريق العامل، قد يكون من الضروري أن نستعرض الطريقة التي يدير بها الفريق مناقشاته. وفي ذلك الصدد، تتطلع اليابان إلى قيادة الرئيس الجديد، السيد جوليان هنت، بصفته رئيسا للفريق العامل، وإلى المكتب الجديد للفريق. وأود أيضا أن أضيف أن اليابان ستحاول بأقصى ما تستطيع عرض أفكار جديدة للمساعدة في العملية وتعزيز المناقشة في الفريق العامل.

وسأكون مقصرا إن لم أذكر مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. وتؤيد اليابان تلك المبادرة وستتابع التطورات باهتمام كبير. ومع أن الدول الأعضاء هي التي يمكنها أن تتخذ القرارات الحازمة والواضحة، كما أشار إليه الأمين العام في بيانه، فإني أتوقع التقدم بتوصيات موضوعية فيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة تتناول إصلاح مجلس الأمن بشكل خاص. وتنوي اليابان الإسهام في هذه المبادرة بأكبر قدر ممكن.

ويدافع الأمين العام أيضا عن إصلاح الأمم المتحدة في تقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323). ويقترح أن نحدد عام ٢٠٠٥ موعدا نهائيا للتوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات التي تحتاج إليها مؤسساتنا الدولية إذا أريد لها أن تواجه التحديات الجديدة، ليس لأن سنة ٢٠٠٥ تصادف الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا لأنها السنة التي سيجرى فيها استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. واليابان تنظر في ذلك الاقتراح بجدية تامة. وتعتقد اليابان – كما قالت

وزيرة خارجيتنا، السيدة يوريكو كاواغوشي، في بيانها خلال المناقشة العامة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أنه ينبغي اتخاذ قرار سياسي بمناسبة ذلك الاستعراض بعقد اجتماع لرؤساء الدول أو الحكومات فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص.

إن إدامة بنية مجلس الأمن الأساسية ذاتها على النحو الذي كانت عليه قبل ٦٠ عاما تؤدي بكثيرين إلى التساؤل عن المشروعية التي تعمل الأمم المتحدة في إطارها. وأود أن أحث كل الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء محدد لتقوية أداء المنظمة، وبالتالي استعادة مشروعيتها. وتؤكد اليابان مجددا إصرارها على القيام بدور إيجابي لتحقيق ذلك الهدف.

السيد أبو الغيط (مصر): مرة أخرى، وربما للعام الحادي عشر على التوالي، تعود الجمعية العامة إلى بحث موضوع توسيع وإصلاح مجلس الأمن. ولا أود أن يكون بيان مصر حول الموضوع مجرد تكرار أو استعادة لمواقف أو مقترحات سابقة تناولتها بياناتنا على مدار السنوات العشر الماضية.

بالطبع هناك ثوابت في الموقف المصري، وأهمها التزام مصر بموقف حركة دول عدم الانحياز الذي أوضحته أوراق الحركة أعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وأكدته اجتماعات الحركة وقممها، ويتضمن توسيع المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة ليضم ٢٦ عضوا على الأقل مع إمكان الاقتصار كموقف تبادلي على توسيع العضوية غير الدائمة للمجلس، مع اقتران توسيع المجلس بإجراءات لإصلاح وتحسين أساليب العمل في المجلس في إطار صفقة متكاملة.

كما تلتزم مصر التزاما تاما بالموقف الأفريقي الذي تضمنه إعلان هراري والمطالب بسبعة مقاعد لأفريقيا في المجلس الموسع من ضمنها مقعدان دائمان، مع إقرار مبدأ التناوب في شغل هذين المقعدين.

وأود التذكير، بصفة خاصة، بقرار الجمعية العامة ٣٠/٥٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي نص على عدم اعتماد أي قرار حول مسألة توسيع مجلس الأمن إلا بالصوت الإيجابي لثلثي أعضاء الجمعية العامة، أي وفقا لأحكام المادة ١٠٨ من الميثاق.

بينما يستعد فريق الجمعية العامة العامل لبدء جولة جديدة من جولات مداولاته بشأن المسألة، فإن هناك العديد من الأسئلة التي تعد الإجابة عليها، في تقديرنا محورية إذا ما أردنا لمداولات الفريق أن تنجح فعلا في إصلاح مجلس الأمن. ومن بين هذه الأسئلة الضرورية نتصور الآتي: أولا، هل يعد البطء الشديد الذي يسير به النقاش حول الموضوع قبولا من العضوية العامة بما يسير عليه المجلس بوضعه الحالي من آليات أو أسلوب عمل؟ أم أن هناك إحساسا عاما بالحاجة إلى تغيير أسلوب عمل المجلس؟

ثانيا، هل يتعين علينا أن نتوقع استمرار ازدواجية المعايير والانتقائية في تعامل المجلس مع قضايا الأمن والسلم الدوليين؟ أم أنه قد آن الأوان لتعامل مجلس الأمن مع جميع الأخطار المحيطة بالسلم والأمن الدوليين على قدم المساواة أيا كانت أطرافها أو التوازنات السياسية المحيطة بها؟

ثالثا، هل يعكس التشكيل الحالي للمجلس بأمانة ودقة صورة التوازنات الدولية الحالية؟ أم أن ما شهدته الأعوام الستون الماضية من صعود قوى دولية وهبوط أخرى ونشوء كتل وتفكك أخرى متغيرات يجب أن يعكسها تشكيل مجلس الأمن؟

رابعا، هل يعتبر مجلس الأمن، بتشكيله ووضعه الحالي، قادرا بالفعل على صون الأمن والسلم الدوليين؟

خامسا، هل يقوم المجلس بتلك المهمة التي أوكلها إليه الميثاق وفقا للقواعد التي حددها الميثاق، أي وفقا لقواعد القانون الدولي والعدل؟

سادسا، والأهم، هل أثبتت تجربة الشهور الأخيرة أن مجلس الأمن هو بالفعل أداة فعالة لصون السلم والأمن وصون استقلال وسيادة الدول؟ أم أنها قد أظهرت عجز هذا المجلس وحاجته الملحة إلى الإصلاح؟

بموازاة تلك الأسئلة التي تتعلق مباشرة بالمجلس وأدائه، توجد أسئلة أخرى أوسع إطارا يتعين علينا، نحن ممثلي العضوية العامة للأمم المتحدة، الإجابة عليها قبل المضي في توسيع المجلس أو الاتفاق على هذا التوسيع، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا، هل تسمح التوازنات وتوزيع القوى والأدوار على الساحة الدولية بالتوصل إلى صيغة متوازنة للإصلاح والتوسيع تضمن حقوق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؟ أم أن الإصلاح في ظل الظروف الدولية الراهنة سوف يفرز أو يحقق مجلسا أكثر عجزا أو أقل قدرة من المجلس الحالي؟

ثانيا، هل نرغب جميعا في رؤية الإصلاح والتوسيع يسيران جنبا إلى جنب؟ أم أن بعضنا يرغب في التوسيع فقط، بينما يرغب البعض الآخر في الإصلاح فقط؟ أم هناك من لا يرغب في رؤية سواء الإصلاح أو التوسيع؟

ثالثا، هل توجد لدى جميع الأطراف أكرر جميع الأطراف رغبة صادقة وإرادة سياسية جادة لتحقيق صفقة شاملة للإصلاح والتوسيع، صفقة تجمع بين عدالة توزيع المقاعد الجديدة ومراعاة تمثيل جميع المناطق الجغرافية، وبين تفعيل عمل المجلس وإكسابه الشفافية والحياد والموضوعية؟

قصدت أن يتضمن بيان مصر هذا العام عددا من الأسئلة أكثر مما يتضمن من الإجابات. وآمل أن تبدأ تلك الأسئلة بالفعل حوارا جادا حول الفلسفة التي تستند إليها عملية الإصلاح، والغاية الحقيقية التي نسعى لتحقيقها. فأكثر ما نتخوف منه أن تكون عشر سنوات من النقاش في إطار الفريق العامل قد أضفت من الضباب أكثر مما أزالت من الغيوم أمام طريق الإصلاح.

السيد العتيبي (الكويت): غني عن القول إن البند الذي تناقشة الجمعية العامة اليوم يعتبر من أهم البنود المجردة في جدول أعمالها، وهو بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويمثل التقرير المعروض في إطار هذا البند نتائج اجتماعات ومناقشات مطولة عقدها الفريق العامل مفتوح العضوية طوال الدورة الماضية.

وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة، وإعجابنا بها، وهي الجهود التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل السيد يان كافان، رئيس الجمعية العامة للدورة الماضية، ونائبيه على إدارتهم المتميزة لمناقشات الفريق العامل.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فجميع أوراق العمل التي تم تقديمها من قبل العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة إلى اجتماعات الفريق العامل إضافة إلى مكتب رئاسة الفريق، اتفقت على أهمية إصلاح جهاز مجلس الأمن من أجل تفعيل وتعزيز دوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

إلا أنه على الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، ما زال الفريق العامل رغم مضي عشر سنوات على مناقشاته، من دون التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير المطلوب، فيما يتعلق بالعدد المطلوب زيادته والإجراءات والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه. بل أنه من المؤسف أن نقول إن

المناقشات في السنوات الأخيرة يغلب عليها التكرار، وأصبحنا كمن يدور في حلقة مفرغة، الأمر الذي يحتاج منا النظر بجدية في تفعيل وتنشيط آليات العمل في الفريق العامل لدفع المناقشات إلى الأمام.

ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشات الفريق خصوصا فيما يتعلق بأساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، حيث أصبح هناك توافق شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها في لائحة الإجراءات والعمل بها من قبل مجلس الأمن. بل أن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر مجلس الأمن ذاته إلى العمل بها وتطبيقها.

ولكن ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به. ونؤكد في هذا الشأن على دعمنا الكامل لدعوة الأمين العام إلى ضرورة إعطاء مسألة إصلاح مجلس الأمن أهمية كبيرة حتى تحظى قراراته بقبول أكثر لدى الجميع وخصوصا الدول النامية.

لقد عبرت الكويت في مناسبات عديدة سابقة عن موقفها من توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله، سواء بشكل منفرد أو من خلال المجموعات التي تنتمي إليها، وعلى وجه الخصوص المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز. ولعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة، تعد مناسبة أخرى مؤاتية لتأكيد موقفنا مرة أخرى، الذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية:

أولا، تؤيد الكويت زيادة العضوية في مجلس الأمن، على ألا تكون هذه الزيادة كبيرة حفاظا على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار للتصدي للنزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، أن تنسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وذلك حتى يعكس تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة.

ثالثا، في حالة الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، فإننا نؤيد أن تكون هذه الزيادة محدودة، وأن تشغل هذه المقاعد الدول التي أثبتت في علاقتها مع الأمم المتحدة قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وقدرتها على تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة، على أن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة، وفقا للمعايير والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها.

رابعا، فيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإليها.

وفي هذا السياق أيضا، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله والإجراءات التي يُتفق عليها في الفريق العامل والعمل بها دون انتظار حصول اتفاق على المسائل الأخرى، مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار.

خامسا، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأن في ذلك إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها للوصول إلى عضوية مجلس الأمن والمساهمة في أعماله.

سادسا، فيما يختص بحق النقض، وإدراكا منا لصعوبة وحساسية هذه المسألة، فقد لاحظنا أن مناقشات الفريق العامل دلت على وجود اتفاق شبه عام على أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق. فهناك العديد من المقترحات الهامة التي تستحق مزيدا من البحث والدراسة في هذا المجال. ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

سابعا وأخيرا، نؤكد تأييدنا لقرار الأمين العام بتشكيل فريق رفيع المستوى لمراجعة أعمال الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو ما أعلنه في بيانه الذي ألقاه في بداية المناقشات العامة لهذه الدورة.

ونأمل أن تسهم هذه التوصيات في خلق الزخم الذي نحن في أمس الحاجة إليه، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول مسألة إصلاح المجلس، بما يؤدي إلى تعزيز دوره في صون السلم والأمن الدوليين، ويجعله قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): تتناول مناقشة اليوم إحدى أكثر المسائل المدرجة في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة إثارة للخلاف: مجلس الأمن. وكما أبرزت مناقشة الأسبوع الماضي، يجب أيضا أن يعزز مجلس الأمن تعزيزا كبيرا وأن يصبح أكثر كفاية وفعالية حتى يكون إصلاح الأمم المتحدة بالحقيقة هاما وكاملا. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن بكل جوانبه.

وموقف إيطاليا بخصوص مسألة تشكيل مجلس الأمن معروف تماما. فنحن نعتقد اعتقادا قويا أن عملية الإصلاح الراهنة ينبغي أن تستهدف تعزيز فعالية المجلس وطابعه التمثيلي، إلى جانب مشروعيته ومصداقيته. وقد عزز تقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الألفية اعتقادنا هذا.

ونعتقد، مثل العديد من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، أن إنشاء مقاعد دائمة جديدة لن يكون متمشيا مع هذه الأهداف. وكما ذكر في الأسبوع الماضي ومرة أخرى اليوم، فإن ذلك سيوجد مراكز امتياز جديدة. ومن شأن ذلك بالتالي أن يسير عكس مجرى التاريخ، الذي تعطى فيه الأولوية، ولا بد أن تعطى، لعملية مستمرة لإرساء الطابع الديمقراطي في تناول وإدارة العلاقات الدولية عن طريق مؤسسات متعددة الأطراف، حتى تشعر كل دولة عضو في هذه الجمعية أنها تتمثل تمثيلا أكثر كفاءة وأنها مواكبة للأحداث.

هل من شأن هذا أن يحدث مع إنشاء مقاعد لأعضاء دائمين جدد لن يكونوا خاضعين لمساءلة الأعضاء لدى التصويت؟ بالتأكيد لا. وهذا لن يعزز مشروعية المجلس وطابعه التمثيلي، كما أنه لن يحسن فعالية أعماله. وبالفعل، فإن من شأن الأعضاء الدائمين الجدد الممنوحين حق النقض أن يجعلوا من الأكثر صعوبة على المجلس أن يحدد وينفذ بسرعة الإجراءات الجماعية، مما يعرقل فعالية عملية اتخاذ القرارات التي يقوم بها المجلس ويزيد الخطر المتمثل في عدم التصرف. لذلك، ينبغي أن يتناول إصلاح مجلس الأمن الشامل أيضا سلطة حق النقض وممارسته.

من ناحية أخرى، ينطوي الاقتراح الذي طرحه البعض بإضافة أعضاء دائمين جدد ليس لهم حق النقض، أيضا، على سلبيات خطيرة ولن يكون من شأنه أن يزيد تماسك عضوية الأمم المتحدة. فهو سيخلق المزيد من الانقسام في عضوية المجلس، وينشئ طبقة جديدة من تسلسل هرمي يضر بالأمم المتحدة. فهل نريد حقا عضوية من الدرجة الأولى، وعضوية من الدرجة الثانية وعضوية من

الدرجة الثالثة؟ الأمم المتحدة ليست مؤسسة تجارية، ولا هي شركة، ولا هي صناديق مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية، ذات حصص من فئات ألف وباء وجيم.

علاوة على ذلك، فلنكن واضحين في أن كل توسيع لعضوية مجلس الأمن، بصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه، سيكون محدود العدد. والرقم الذي يذكر عادة هو بين ٢٠ و ٢٥ أو ٢٦ عضوا. ومجلس الأمن، بوجود عدد أكبر من الأعضاء فيه، لن يكون فعالا وكفؤا. والعملية التي ستترتب على ذلك، وهذا ينبغي أن يكون واضحا لكل الدول الأعضاء، عملية خاسرة. فإذا زدنا عدد الأعضاء الدائمين، ستكون هناك فرصة أقل أمام سائر أعضاء المنظمة الذين يوافقون على أن يشغلوا المقاعد غير الدائمة. وإذا افترضنا أننا سنعطي مقاعد للدول الأعضاء الخمس، التي ستصبح أعضاء دائمين، فإننا بالتالي سننتقص مما تتوقع الدول الأعضاء الأخرى أن تحصل عليه من مقاعد، ولها الحق في ذلك، فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة في صوغ أعمال وسياسات مجلس الأمن.

نحن جميعا ندرك أن المجموعات الإقليمية تنقسم انقساما عميقا بشأن البلدان التي ينبغي ترفيعها من مجموعاتها إلى وضع الأعضاء الدائمين، كما ندرك أنه لا يمكنها أن تتفق على المعايير السياسية الموضوعية للاختيار. ولقد دللت عشر سنوات من النقاش على أن هذه الخلافات غير القابلة للتسوية، العميقة الجذور في الحقائق الجغرافية — السياسية والتاريخية لكل قارة، لا تجعل الأعضاء الدائمين الجدد خيارا سهل التوصل إليه.

قد يقرر أعضاء الأمم المتحدة أن الوقت قد حان، بعد عشر سنوات من النقاش، للتوصل إلى اتفاق بشأن صيغة يمكن أن تشكل أساسا مشتركا، وتكون بالتالي قادرة على جمع أكبر تأييد في الجمعية العامة. وإذا كان الحال كذلك، فإن الصيغة الواقعية الوحيدة ستكون زيادة محدودة لعدد الأعضاء غير الدائمين، في الوقت الحاضر.

وتوسيع كهذا لعضوية المجلس من شأنه أن يزيد طابعه التمثيلي، بل مشروعية أعماله في أعين المجتمع الدولي. وزيادة مقاعد منتخبة من شأنها أن تيسر وصول كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المجلس والمشاركة فيه. علاوة على ذلك، إن إضفاء شرعية أكبر على قرارات المجلس سيجعل تنفيذها أكثر سرعة، مما يعزز الفعالية الشاملة للمجلس.

وفيما يتعلق بمسألة التمثيل، اسمحوا لي بالتذكير بأنه في عام ١٩٩٣، قدمت إيطاليا اقتراحا محددا، يمكن بمقتضاه للبلدان التي تتحمل مسؤوليات أكبر عن صون السلم والأمن، وكذلك عن مقاصد أخرى لمنظمتنا، أن تشارك على نحو أكثر تواترا في عمل المجلس. وذلك الاقتراح لا يزال مطروحا. وبوسعنا أيضا إعادة التفكير في الحظر القائم الآن على عودة انتخاب الأعضاء غير الدائمين مباشرة.

وفي ضوء النداء القوي الذي وجهه الأمين العام بشأن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لتمكينه من مواجهة التحديات العالمية الجديدة للسلم والأمن، فإن إيطاليا منفتحة أيضا، بطبيعة الحال، للعمل مع البلدان الأخرى بشأن إمكانية وضع صيغ مبتكرة، شريطة أن تكون متوازنة وتعكس المبادئ الأساسية التي يستلهم بها نهجنا.

وبصفتي الوطنية أيضا، اسمحوا لي بأن أضيف بضعة تعليقات عن وضع الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن. كلما زاد الاتحاد الأوروبي قوة وتماسكا باعتباره كيانا دوليا، زادت قدرته على تقديم مدخلات قيِّمة للأمم المتحدة بشكل عام، وعلى صوغ مداولات مجلس الأمن.

والإعلان المشترك الموقَّع عليه مؤخرا بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات مثال

على عزم الاتحاد الأوروبي على تعزيز دوره في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في الأمم المتحدة، وعلى مساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها.

ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل للأعمال المنسقة في إطار الاتحاد الأوروبي داخل المنظمات الدولية، وفقا لأحكام معاهدة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة. وينبغي ألا تمنعنا الواقعية من التطلع إلى الأمام. ويجب أن نتناول هذه العملية بشكل تدريجي وتصاعدي ورضائي. ونحن نأمل أن يعزز الاتحاد الأوروبي تدريجيا قدرته على الإسهام في تعددية للأطراف فعالة مركزها الأمم المتحدة.

وخلال المناقشة العامة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة، أعرب قادتنا السياسيون عن التزامهم القوي بإصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف. وعلينا الآن أن نعمل على ترجمة تلك التعهدات إلى تدابير واقعية فعلية تتضمن إصلاح مجلس الأمن. ومن الأساسي الإبقاء على الصلة بين البيانات السياسية وتنفيذها ومتابعتها. وباتخاذ نهج تصاعدي فيما يتعلق بالعمل والإصلاحات الجديدة، فلنحدد بواقعية وبراغماتية المجالات ذات أرضية مشتركة، وبناء على ذلك الأساس نبدأ التحرك إلى الأمام.

وأود أن أذكّر بما قاله ممثل جامايكا: فلنتوقف عن الكلام ونبدأ العمل. وأنا أتفق معه في ذلك.

السيد كتي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدا بياني بترديد بعض الأفكار التي أوردها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن وبالتالي دور مجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمع الدولي إلى التوصل الى اتفاق مبني على برنامج للأمن المشترك يعكس توافقا عاما في الآراء حول التحديات الرئيسية للسلم والأمن.

ثانيا، من المهم ألاّ نتهرب من ضرورة تحسين، وفي الواقع تغيير، هيكل ووظائف الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى عند الاقتضاء بغية الوفاء بالاحتياجات الحالية بطريقة أفضل.

وأخيرا، إن قوة المنظمة تكمن في شرعيتها الواردة في المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبناء على ذلك، إذا أريد لمجلس الأمن أن يحظى بأوسع دعم ممكن لقراراته وأن يكون قادرا على الوفاء بمسؤولياته على أفضل وجه، يجب أن يكون أكثر تمثيلا ويعكس الواقع الجغرافي – السياسي في العالم اليوم.

ولهذا، هناك ثلاث أفكار رئيسية تشكل أساس النهوض بالسلم والأمن؛ هي: وضع برنامج أمني مشترك؛ وتكييف هيكل ووظائف المنظمة؛ وإضفاء الشرعية على أنشطة المنظمة وضرورة إصلاح مجلس الأمن الذي يبقى، بالرغم من الأزمات والأوقات العصيبة التي تواجه منظمتنا، الضامن الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين.

ولقد ازددنا فهما لتحليل وبيان الأمين العام فيما يتعلق بضرورة تحسين – وفي الواقع تغيير – هيكل ووظائف المنظمة، الذي يبدو الآن ضرورة لمصداقية وبقاء الأمم المتحدة ذاتها – وهو الشيء الذي دعونا إليه دائما.

إن التجارب الماضية، مع ما رافقها من انتكاسات وإحباطات، جعلتنا برغم ذلك أكثر حذرا فيما يتعلق بإمكانية إصلاح مجلس الأمن بشكل شامل، نظرا للعراقيل العديدة وفي بعض الأحيان عدم كفاية الإرادة السياسية. وقبل أربعة وعشرين عاما أدرجت مسألة إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة، بنا على طلب حوالي ١٠ وفود، بما فيها وفدي.

ولكننا اضطررنا إلى الانتظار حتى الدورة الثامنة والأربعين لكي تقرر الجمعية العامة إنشاء الفريق العامل مفتوح باب العضوية، بولاية محددة بجلاء وفقا للقرار ٤٨/٢٦، للنظر في جميع جوانب مسألة إصلاح مجلس الأمن. وسنكون مقصرين جدا لو حدنا عن ذلك النهج.

إن إعلان الألفية، من جانبه، أبرز في الوقت المناسب ضرورة إصلاح مجلس الأمن لإعطاء الشرعية والتمثيل اللازمين لتحقيق مهمته. ويحدونا الأمل أن يستمر النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، في إطار الاحترام الدقيق لمبدأي الشفافية والمشاركة الشاملة.

وفي بياناتي أمام الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، وخلال هذه الجلسات وتلك الجلسات إبان الدورة السابعة والخمسين، أشرت إلى أن نفس الوفود ما فتئت تجتمع على مدى عشرة أعوام، في نفس الوقت والمكان تقريبا، لتكرار المواقف الخاصة ببلدانها، كما لو كنا نفتقد إلى القدرة على التخيل والابتكار. وقد عزيت انعدام التقدم إلى غياب العزم السياسي أكثر مما عزيته إلى أساليب عمل فريقنا. رأينا يبقى دون تغيير.

بالنسبة لموقف بلادي بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو موقف معروف جدا، أود أن أشدد على أنه بالرغم من تحسن أداء مجلس الأمن وأساليب عمله، فإن المجلس لم يصدر بعد النص النهائي لنظامه الداخلي كي يحول دون تعريض الترتيبات المتعلقة بالإجراءات المختلفة والتغييرات الإيجابية لهوى أي عضو من أعضاء المجلس. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من الجهود المتضافرة والنتائج المحققة، فإننا نلاحظ، لسوء الطالع، أن الجلسات المغلقة، حيث يتم مناقشة المسائل الهامة وحيث يتم اتخاذ القرارات التي تؤثر على الدول الأعضاء، تظل ممارسة طبيعية، في حين يجب أن تكون ممارسة استثنائية، ويظل هؤلاء الذين لديهم حق النقض يقررون فيما بينهم بشكل مسبق النتيجة النهائية لمداولات المجلس.

ويأسف وفد بلادي كذلك لأن مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الميثاق، ''يعمل ...وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها''، إلا أن بعض أعضاء المجلس يتصرفون كأن ليس لديهم هدف سوى الحرص على الدفاع عن مصالحهم الوطنية ذاتها والنهوض بها. ويعتقد وفدي أيضا أنه يجب على مجلس الأمن أن يتشاور بشكل مستمر ومنتظم مع الدول المعنية مباشرة أو غير مباشرة بحالات الصراع التي يتم مناقشتها في المجلس، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وينبغي للمجلس أيضا اتخاذ تدابير لجعل المادة ٥٠ من الميثاق أكثر فعالية بشأن حق أي دولة في الرجوع إلى مجلس الأمن إذا شعرت بأنها تواجه مشاكل خاصة تنشأ عن تنفيذ تدابير - منع أو قمع - اتخذها المجلس. وأخيرا، يجب على المجلس أن يلزم نفسه بتحقيق ولايته كما حددها الميثاق، وألاّ يمارس أي وظيفة لم تعهد إليه بشكل واضح بموجب الميثاق. فدوره ليس دورا تشريعيا. وذلك الدور يعود إلى الدول الأعضاء. ودوره ليس في معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وذلك الدور يعود إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن مسؤوليته الرئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين. وتلك المسألة شاقة ومعقدة جدا وتتطلب أن يكرس المجلس اهتمامه الكامل لها دون الانصراف عنها.

ونعتقد أن استعادة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لصلاحياتهما، وهي صلاحيات لا تنافس بأي شكل من الأشكال بصلاحيات المجلس ولكنها تكملها، هي الخطوة الأولى لأي ممارسة إصلاح في الأمم

المتحدة. ولهذا فمن المهم إعطاء الأهمية الكاملة لأحكام الميثاق في استعادة التوازن بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة.

وأخيرا، أود أن أشير، بشكل عام، إلى أنه فيما يتعلق بأساليب العمل، هناك توافق واسع في الآراء على النهوض بقدر أكبر من الشفافية والفعالية في مجلس الأمن، وبناء على ذلك، ربما سيكون ملائما بلورة ذلك التوافق في الآراء قبل أن يتبدد.

وبلورة اتفاق بشأن أساليب وشفافية عمل المجلس مستحبة نظرا لعدم وجود أي اتفاق على حجم المجلس وتشكيله، إلا بشأن معايير اختيار الأعضاء الدائمين الجدد. وهناك توافق أقل بشأن قضية حق النقض الذي ما زال وفدي يعتبره غير مقبول وينطوي على مفارقة تاريخية.

إنني لا أعتزم تكرار موقف بلدي بشأن جميع هذه المسائل الموضوعية، ولكنني مع ذلك أود أن أكرر تأييد وفدي للاقتراحات المحددة التي قدمتها حركة عدم الانحياز، ولا سيما المقترحات المتعلقة بزيادة عدد أعضاء المجلس، وهي الزيادة التي تنبع من الإرادة لزيادة تمثيل وفعالية ذلك الجهاز الهام.

وأود أيضا أن أؤكد على أن أي توسيع في عضوية مجلس الأمن يجب أن يراعي مطالب أفريقيا، التي تم الإعراب عنها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في هراري عام ١٩٩٧، والتي كررها وفد بلادي مرارا، إلى جانب وفود أفريقية عديدة أخرى.

وإذا كانت التحديات الخطيرة التي واجهها مجلس الأمن في العام الماضي قد هزت منظمتنا وأضرت بصورتها وهيبتها، فإنها كانت أيضا تذكيرا للدول الأعضاء بضرورة بذل جهد جدي لإصلاح المنظمة برمتها. ويتضح أن المهمة شاقة، خاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن، ولكن بقاء منظمتنا ذاتها هو اليوم على المحك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): خلال الدورة الحالية، ركزت بيانات العديد من الدول الأعضاء والأمين العام بوضوح على الحاجة إلى الإصلاح الملح للأمم المتحدة. ويواصل الاتحاد الروسي إيمانه بأن أمما متحدة قوية وفعالة هي بمثابة أداة رئيسية لتنظيم العلاقات الدولية بطريقة جماعية ولتشكيل نظام عالمي متعدد الأطراف يقوم على أساس الميثاق والقانون الدولي. وهذا بشكل خاص وثيق الصلة بموضوع اليوم في الوقت الذي يسعى المجتمع الدولي لتطوير استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة.

إن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون موجها نحو تعزيز إمكانية هذا الجهاز الرئيسي من أجل الاضطلاع بتنفيذ فعال لصلاحياته كما وردت في الميثاق. ونحن نتعاطف مع شواغل العديد من الوفود إزاء تباطؤ التقدم في إصلاح مجلس الأمن – وهو إصلاح قد يسمح لعضوية ذلك الجهاز أن يعكس الحقائق الدولية الحالية بشكل أفضل. ونرى أيضا أنه في ضوء الاختلاف العميق بين الدول بشأن تلك المسألة بذاتها، ينبغي أن يتم العمل خطوة خطوة وبحذر شديد. وكما قال رئيس روسيا فلاديمير بوتين في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، ”... إن التوجه الرئيسي في المرحلة الحاضرة يظل متمثلا في الاتفاق على أوسع نطاق ممكن على جميع الجوانب المتعلقة بتوسيع هذا المجلس...“ (A/58/PV.11، الصفحة ٧). ويجب ألاّ نسمح بحدوث انقسام في الأمم المتحدة حول هذه المسألة، وهي مسألة هامة جدا للعديد من الدول وللمنظمة برمتها.

وروسيا على استعداد لمواصلة العمل الدؤوب للتغلب على الخلافات في الرأي خاصة بالنسبة للجانب الرئيسي من تشكيل مجلس الأمن في المستقبل. ونحن منفتحون للنظر في أية اقتراحات بنَّاءة تتعلق بتوسيع العضوية في جميع الفئات، على أساس أن أية زيادة ينبغي أن تتضمن

على حد سواء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يجب أن تعطى حقوقا متساوية وأن توكل إليها واجبات متساوية.

وفي هذا السياق، يعتقد الاتحاد الروسي أن ألمانيا واليابان والهند والبرازيل إضافة إلى دولة تمثل أفريقيا جديرة بأية مقاعد إضافية دائمة في مجلس الأمن. هذا النهج من شأنه أن يكفل توازن المصالح على النحو الكافي بين الأعضاء، ويعزز الاتجاه نحو التوصل إلى توافق الآراء في المجلس.

ونعتقد أن أي اقتراح يؤدي إلى تخفيض صلاحيات وسلطات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض، قد يؤدي إلى نتائج غير مثمرة. فالانتقاد غير المبرر والذي لا أساس له لحق النقض لا يؤدي سوى إلى توتر لا لزوم له الأمر الذي يُفضي إلى الاتفاق المنشود فيما يتعلق ببارامترات جهود الإصلاح.

وبالنسبة لمسألة منح حق النقض لأي من الأعضاء الدائمين الجدد، من الحكمة ترك النظر في هذا الأمر إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق بشأن عضوية محددة لمجلس أمن موسع. وفي هذا الصدد، من المهم أن نحافظ على تكوين المجلس بحيث يبقى سهل القياد، لأن الإفراط في توسيعه قد يكون يخلف أثرا سلبيا على إنتاجية وفعالية تلك الهيئة.

وانطلاقا من هذا الموقف الثابت، تواصل روسيا الاشتراك البناء في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق يحظى بأقصى قدر ممكن من التأييد لعملية إصلاح المجلس من خلال، في جملة أمور أخرى، الفريق العامل مفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة. إن أنشطة ذلك الفريق ينبغي أن تستمر على أساس البارامترات المتفق عليها، بما في ذلك مبدأ توافق الآراء والنهج القائم على المجموعات. ويجب علينا أن ننظر أيضا في تلك التوصيات التي يمكن أن يقدمها الأمين العام بشأن إصلاح مجلس الأمن نتيجة للأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء من الشخصيات البارزة. ونأمل أن تأخذ تلك التوصيات في الاعتبار النُهج الموجودة حاليا لمعالجة هذه المشكلة ومراعاة مصالح جميع الدول ومصالح الأمم المتحدة ككل. وفي نهاية المطاف، فإن الجمعية العامة هي التي ستتخذ القرار بشأن ذلك الأمر.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن إصلاح مجلس الأمن لن يكون ناجحا إلا إذا كانت نتيجته النهائية لا تتجه نحو الانقسام بل نحو المزيد من الوحدة بين الدول بشأن ذلك الجهاز الفريد الذي يضطلع بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وروسيا ستواصل بذل ما في وسعها لتحقيق ذلك الهدف.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدي، في البداية أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه سلفكم في الرئاسة يان كافان، بصفته رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، ونائباه السفيران ثورستن انغولفسن وشوشي قاسمسار الذين قاموا في العام الماضي، بجدارة كبيرة، بإدارة أعمال الفريق.

وقد أبدى الرئيس استعداده الذي يستحق الثناء، لقبول الاقتراحات واخذ المبادرات من اجل المضي بالعملية قدما. وما يستحق الثناء بشكل خاص مبادرة طرح استمارة حول عمل وأساليب الفريق العامل، وفكرة تعميم ملخص غير رسمي يتضمن النتائج، وفر لنا مرجعا مناسبا بالنسبة لهذه المسائل. إن قرار عرض جميع المقترحات في وثائق العمل من غير تحديد واضعيها كان مفيدا وجاء في الوقت المناسب وأدى إلى وضع تقرير واضح ومبسط إلى حد كبير. لكن، على الرغم من انقضاء ١٠ سنوات على إنشاء الفريق

العامل، فإنه مع الأسف لم يكن في مستوى التوقعات التي رافقت إنشاءه.

ومن وجهة نظرنا، فإن عدم كفاية النتائج لن يثبط من عزيمتنا. فالمسائل فعلا معقدة ومحفوفة بصعوبات عديدة، لكن ينبغي ألا تبعدنا عن مواصلة البحث عن التطورات المؤسسية التي تعكس الحقائق السياسية والأمنية للقرن الحادي والعشرين بصورة ملائمة، وتمثل بشكل أفضل وجهات نظرنا ومصالحنا. والحاجة إلى مثل هذا الإصلاح موجودة منذ عدة سنوات، لكن التطورات الدولية الخطيرة التي شهدناها هذا العام جعلتها ملحة. وكما قال الرئيس لولا دا سيلفا في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر،

> ''لقد أصبح إصلاح الأمم المتحدة مهمة ملحة، بالنظر إلى المخاطر المحدقة بالنظام السياسي الدولي حاليا... ولا يمكن أن يظل تشكيل مجلس الأمن وبشكل خاص فيما يتعلق بالعضوية الدائمة، دون تغيير بعد حوالي ٦٠ عاما من إنشائه. إنه لا يمكن أن يتجاهل بعد الآن العالم المتغير. وبشكل أكثر تحديدا، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظهور البلدان النامية على المسرح الدولي. فهي قد أصبحت عناصر فاعلة هامة تمارس في كثير من الأحيان دورا حاسما في ضمان تسوية النزاعات بالطرق السلمية''. (A/58/PV.7، الصفحتان ٧ و ٨)

إن الأحداث التي جرت هذا العام على الساحة الدولية تطرح تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي، ليس أقلها تلك الناشئة عن استراتيجيات الأمن الجديدة. وقد شككت في ملاءمة وفعالية القواعد والصكوك المتوفرة لدينا، مما دعا الأمين العام في الفقرة ٩١ من تقريره (A/58/323) حول تنفيذ إعلان الألفية إلى التعبير عن وجهة نظره بالقول،

> ''يجب على الدول الأعضاء أن تُمعن النظر ... في ''تركيبة'' المؤسسات الدولية الحالية وأن تسأل نفسها فيما إذا كانت تكفي للاضطلاع بالمهام المطروحة أمامنا''.

تلك الحاجة الملحة ظهرت جليا في عدة صفحات أخرى من ذلك التقرير كما ظهرت في تقريره حول أعمال المنظمة (A/58/1).

وبالنسبة لقضية مجلس الأمن بالتحديد، يشير تشخيص الأمين العام إلى أن قراراته بدأت تعوزها الشرعية وبشكل خاص ''في عيون العالم النامي، الذي يشعر أن آراءه واهتماماته ليست ممثلة تمثيلا كافيا في صفوف متخذي القرار'' (A/58/323، الفقرة ٩٦) ثم يواصل قائلا ''إن تكوين مجلس الأمن – الذي لم يتغير في جوهره منذ عام ١٩٤٥ – يبدو أنه مخالف للحقائق الجغرافية للقرن الحادي والعشرين''. (المرجع نفسه)

وتوافق البرازيل، دون شك، على ذلك التقييم. فوجود تحديات جديدة للنظام الدولي مسألة تثير قلقنا العميق جميعا، وينبغي أن تدفعنا قدما باتجاه الحفاظ على أغراض ومبادئ السلوك الدولي المكرسة في الميثاق، ومضاعفة جهودنا الرامية إلى إصلاح المنظمة، وبشكل خاص مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة الأمين العام بتشكيل فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة يُكلف، في جملة أمور، بالتقدم بتوصيات حول سُبل تعزيز عمل الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. ونلاحظ بارتياح حقيقة أن ما يزيد على ١٣٠ رئيس دولة أو حكومة ووزراء خارجية وآخرين من الذين شاركوا في المناقشة العامة هذا العام لبوا نداء الأمين العام وأعربوا عن استعدادهم للمساهمة في إثمار عملية الإصلاح.

وينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يواصل عمله من أجل الوفاء بولايته. وبالرغم من تعذر التوصل إلى اتفاق عام حول القضايا الرئيسية لغاية الآن، فإن عمله المتعلق بالجوانب الإجرائية والعملية قد أثمر نتائج هامة ويكون بذلك قد ساعد العملية. ويمكن أن يواصل فريق العمل نشاطه بالتوازي مع فريق الخبراء الذي ينبغي أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة العام المقبل.

وإذ يستمر العمل في الشهور القادمة، دعونا نتذكر ما قاله الأمين العام في الجلسة العامة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر:

”أقول لكم بكل احترام، أصحاب المعالي، إن صعوبة التوصل إلى اتفاق لا تعفي في أعين شعوبكم فشلكم في فعل ذلك. فإذا أردتم للمجلس ولقرارات المجلس أن تحظى باحترام أكبر، لا سيما في العالم النامي، فإنكم بحاجة إلى معالجة مسألة تكوينه بمزيد من العجالة“. (انظر A/58/PV.7)

لقد حان الوقت لأن يواجه المجتمع الدولي بحزم مسألة إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لكي تلبي احتياجات العالم على نحو أفضل. وقد أشار الأمين العام إلى السبيل الذي يقودنا إلى الأمام، فعلينا أن نسلكه.

السيد فادايفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، ونائبيه وأعضاء المكتب، على عملهم الممتاز خلال العام الماضي. وأشكرهم بشكل خاص على توجيهاتهم وصبرهم في مناقشات الفريق العامل أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

السيد الرئيس، يسعدنا أنكم ستوجهون مداولاتنا بشأن هذا الموضوع الحاسم الأهمية في الدورة التالية للفريق العامل. ونحن على ثقة من أننا بفضل مهاراتكم الدبلوماسية والتزامكم سنتمكن من إحراز تقدم ملموس في عمل الفريق العامل هذا العام.

لقد انقضت عشر سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وإذ أحرز الفريق تقدما هاما في بعض نواحي الولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة في العام ١٩٩٣، فقد أثبتت المناقشات المستفيضة والشاملة التي جرت حتى الآن أنه ما زالت هناك فوارق هامة بشأن مواضيع أساسية متصلة بحجم وتكوين مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الأعضاء الدائمين وحق النقض. وبعبارة أخرى، فإن المسألة الأساسية المعنية بكيفية الارتقاء بمجلس الأمن الذي لدينا اليوم إلى جهاز يكتسي مزيدا من التمثيل والديمقراطية، ولكنه لا يقل كفاءة، لم تجد جوابا حتى الآن.

ومع ذلك، ورغم الجمود الظاهري فيما يسمى بمسائل المجموعة ١، فقد نجح الفريق العامل في ترك أثر إيجابي على أساليب عمل المجلس. وبعض التوصيات التي صاغها الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال السنوات الماضية يمكن لأعضاء المجلس اعتمادها وتنفيذها، ولذلك نستطيع القول إن المجلس يدير أعماله الآن بشفافية تزيد بعض الشيء عما كان عليه الحال في بداية عقد التسعينات.

وفي رأينا أنه لا بد من إحراز تقدم بالنسبة للمسائل المشمولة في المجموعة ٢، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية عقد الاجتماعات والمشاورات مع البلدان المهتمة مباشرة والمساهمة بقوات، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة انفتاح المجلس وشفافيته.

وفي هذه الأثناء، وفي غياب تقدم بشأن مسائل المجموعة ١، من المناسب أن نؤكد مجددا موقف خط الرجعة لحركة عدم الانحياز، ومفاده أنه في حال عدم التوصل إلى

اتفاق بشأن توسيع العضوية الدائمة في المجلس، حينذاك يقتصر توسيع المجلس في المرحلة الراهنة على المقاعد غير الدائمة.

وفيما يتعلق بمقاصد إصلاح المجلس، فنحن ما زلنا نعتقد أن الهدف من الإصلاح الآن، ويجب أن يبقى جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومساءلة، بحيث يكسبه ذلك المزيد من الشرعية والكفاية والسلطة. ويتطلب ذلك مراعاة التغيرات العميقة التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٨ عاما، من قبيل نهاية الحقبة الاستعمارية، التي نشأ عنها تنامي تأثير البلدان النامية، ونهاية الحرب الباردة. ونعتقد أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب، من بين أمور أخرى، زيادة أعضاء المجلس إلى ٢٦ عضوا على الأقل من أجل تمثيل العالم النامي بشكل أفضل.

وفضلا عن ذلك، لا بد من الالتفات إلى رأي الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تواصل التعبير عن الاستياء من استخدام حق النقض، بوصفه أداة غير ديمقراطية، في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. والتأييد العام للحد من حق النقض وتقليصه بغية إلغائه نهائيا، ينبغي أن يُعبر عنه في النتائج النهائية التي تتوصل إليها جهود الفريق العامل.

إننا نعتقد أن مصالح جميع الدول والمناطق الجغرافية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان جديا في هذه العملية التاريخية غير المسبوقة، وهي أيضا ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. ولذلك، ينبغي ألا تكون عملية إصلاح المجلس خاضعة لجدول زمني مسبق. فأي محاولة لفرض قرار قبل أوانه قد يعود على المنظمة بالضرر بدلا من النفع.

وفي رأينا أنه بسبب أهمية إصلاح المجلس، وعلى أساس مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء، ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق يحظى بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. ونحن نتفق تماما مع الرأي بأنه ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تُعزز جهودها لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن في كل النواحي، بما في ذلك التوسيع، وصنع القرار وما يتصل به من حق النقض، وكذلك أساليب العمل، كما أكد ذلك رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية. ومع ذلك، نعتقد أن علينا التصرف باحتراس شديد فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة خلال السنوات الماضية، بما في ذلك خلال المناقشة العامة لهذه الدورة.

وإذا ما حددنا موعدا نهائيا لإصلاح مجلس الأمن وعقدنا مؤتمر قمة لهذا الغرض، فإن ذلك من شأنه أن يولد زخما مساعدا، ولكننا ينبغي أن نتذكر أن الطريق المسدود الذي وصلنا إليه، وعدم إحراز تقدم في توسيع العضوية الدائمة في المجلس، هما نتيجة مباشرة للأهمية البالغة لهذه المسألة ولتنوع الآراء والمصالح، وليس بسبب وضع العراقيل أو مناورات التأجيل. ونعتقد أن الآلية الحالية لم تستنفد إمكاناتها حتى الآن، وأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن يمنح فرصة أخرى.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نادرا ما شغل عمل مجلس الأمن الرأي العام العالمي مثلما فعل خلال العام المنصرم. ولم يكن هناك خلاف حول كون قراراته ذات صلة، وأضيف أن ذلك ينسحب أيضا على عدم اتخاذه للقرارات. ومع ذلك، فإن دور المجلس وآلية اتخاذ القرار فيه كانا موضع مناقشات حادة. ومرة أخرى، أصبح واضحا أولا، أن مجلس الأمن يؤدي دورا رئيسيا في سير عمل النظام المتعدد الأطراف، وثانيا، أن شرعية عمل المجلس هي العنصر الحاسم في دوره الرئيسي هذا.

وإذ ننظر إلى تجربة العام المنصرم، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى أن إصلاح مجلس الأمن ضرورة لا بد منها للمحافظة على مصداقية وشرعية قراراته، ولتعزيز احترام قراراته لمصلحة السلم والأمن.

ومع ذلك، فإن شرعية مجلس الأمن تعتمد على مدى تمثيله. إن الدول الأعضاء ينبغي أن تشعر بأنها ممثلة في مجلس الأمن لكي تتمكن من قبول وتنفيذ قراراته التي كثيرا ما تكون بعيدة الأثر جدا.

وعندما زيد عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥ عضوا في عام ١٩٦٣، كان عدد الأعضاء في الأمم المتحدة ١١٢ عضوا. وعندما وقع الاختيار على الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين في عام ١٩٤٥، كانت الأمم المتحدة تضم مجرد ٥١ عضوا. وجلس في المجلس ١١ عضوا من بين ٥١ عضوا. وكان ذلك يمثل نسبة تزيد على ٢٠ في المائة. ومن الواضح أن تكوين مجلس الأمن لم يعد يعكس الحقائق السياسية والاقتصادية الراهنة للنظام الدولي. فالتمييز الذي كان ساريا في عام ١٩٤٥ بين المنتصرين والمهزومين فَقَد ما يبرره. وينتمي معظم الدول الأعضاء اليوم إلى مناطق كبيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتغير توزيع الثقل الاقتصادي والسياسي.

ومع نهاية الصراع بين الشرق والغرب، قبل ١٣ سنة، أصبح الطريق ممهدا الآن بطريقة جوهرية من أجل التكييف. وبمقتضى القرار ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقام هذا الفريق بأعمال جديرة بالملاحظة وأوصلنا، حسبما أذكر تماما أنا شخصيا، بقيادة السفير غزالي إسماعيل، عندما كانت ماليزيا تترأس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، إلى مرحلة كنا فيها قاب قوسين أو أدنى من إصلاح حقيقي. وتقريره العاشر معروض علينا اليوم. ونعرب عن الشكر لرئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، ولنائبي الرئيس ولكل من ساهم بنشاط في أعمالهم في تلك الدورة.

ولكن، إذا أردنا أن نتحلى بالأمانة، لا بد أن نعترف لأنفسنا بأن قانون المكاسب المتناقصة قد ترك آثاره في أعمال هذا الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ فترة بعيدة. ونتساءل في بعض الأحيان عما إذا كان استمرار هذا الفريق أمرا مجديا.

لقد وفر الأمين العام زخما قويا لإصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها بتقريره عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/58/323). وقال في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، إن الأمم المتحدة – أي نحن جميعا – وصلنا إلى مفترق طرق. وكجزء من عملية الإصلاح، دعا إلى أن يصبح مجلس الأمن ”أوسع تمثيلا للمجتمع الدولي ككل وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة“ (A/58/PV.7، الصفحة ٥).

ونحن نشكره على تلك المبادرة. ونشكر المتكلمين الذين أعربوا في بياناتهم التي أدلوا بها في المناقشة العامة في الدورة الثامنة والخمسين عن تأييد هذا النداء، وحددوا ألمانيا بوصفها مرشحا للحصول على مقعد دائم. وفي هذا السياق، ذكر غيرهارد شرودر، المستشار الاتحادي:

> ”أن المجلس يحتاج إلى إصلاح وتوسيع، لكنه يحتاج في الوقت نفسه، وبالدرجة الأولى، إلى إشراك مزيد من ممثلي البلدان النامية. دعوني أؤكد مجددا هنا أن ألمانيا مستعدة لتحمل مسؤولية أكبر في سياق هذا الإصلاح“. (A/58/PV.9، الصفحة ٣٢)

واسمحوا لي أن أؤكد على أن ألمانيا لا تريد أية حلول سريعة لهذا الجهد الإصلاحي. نحن نرغب في التوسيع، ليس في عدد المقاعد الدائمة فحسب، بل أيضا في المقاعد

غير الدائمة. وينبغي أن تحصل المناطق الكبيرة على مقاعد دائمة إضافية فضلا عن مقاعد غير دائمة إضافية.

ولا نريد توسيع مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضا إصلاح أساليب عمله. وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم هام في هذا المجال، وسعت ألمانيا، بصفتها عضوا غير دائم، إلى المساهمة في ذلك.

وأخيرا، نحن لا نبتغي إصلاح مجلس الأمن فحسب، بل أيضا إصلاح الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

ولقد أظهر الأمين العام في بيانه الافتتاحي للدورة الثامنة والخمسين التحدي الماثل أمام مجلس الأمن وقدرته على المواجهة الجماعية للأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن. ومن الواضح أنه يتعين معالجة هذه المسألة إذا أريد للمجلس أن يحافظ على مصداقيته وأهميته.

وفي ذلك الصدد، نوافق على المهمة التي أناطها الأمين العام بالفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة. واستلهاما بهذه الروح أيضا سنساهم في مناقشة الإصلاح في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

السيد المنصور (البحرين): بداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة السيد يان كافان على الجهود الكبيرة لترؤسه اجتماعات الفريق العامل لإصلاح مجلس الأمن، ونتمنى لكم السيد الرئيس كل النجاح والتوفيق في حمل هذه المهمة الصعبة والتي بلا شك أنتم قادرون على حمل أعبائها ومسؤولياتها.

على مدى السنوات التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا، ما فتئ المهتمون بتعزيز دور الأمم المتحدة سواء من الأمانة العامة أو الدول الأعضاء يغدون الخطى بجد في سيرهم نحو تحقيق هذا الهدف في كافة المجالات التي تهم المجتمع الدولي.

ومع أن المنظمة الدولية قد مرت بظروف صعبة ومعقدة صاحبت رياح التغيير في العالم، إلا أنها ظلت صامدة في وجه هذه المتغيرات وما رافقها من تحولات. وأصبح لزاما في ظل هذه الحالة، التي تميزت بالمتغيرات الدولية، أن تواكب المنظمة هذه التطورات التي شهدها العالم مما جعل مسألة إصلاح المنظمة أمرا حيويا للغاية، ومهمة تحظى بالأولوية لدى العديد من المهتمين بهذا المجال. ولعل أكثر تلك الإصلاحات إلحاحا تحديث جهاز مجلس الأمن الذي يضطلع بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين.

وعلى غرار ما كان يجري في السنوات السابقة فإن الجمعية العامة تنظر اليوم في أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها وهو بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ولعلنا لا نحيد عن الحقيقة إذا ما قلنا إن الوثائق المعروضة علينا في إطار هذا البند تمثل دون أدنى شك، جهدا محمودا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

ينم عن ذلك الجهد النتائج التي خلص إليها الفريق العامل خلال اجتماعاته في الدورات السابقة رغم إخفاقه في الاتفاق على جوهر الإصلاح سواء في ما يتعلق بالإجراءات والأساليب المطلوب تحسينها أو بعدد الأعضاء المطلوب إضافتهم إلى عضوية المجلس. إلا أن ذلك كله لا يقلل من أهمية الفريق العامل بوصفه محفلا يرمي إلى تلمس السبل المؤدية إلى الإصلاح ولا ينتقص من قيمة سعيه ما أحرزه حتى الآن من نتائج.

فقرار إنشائه عام ١٩٩٣ من قبل الجمعية العامة يمثل في حد ذاته اللبنة الرئيسية في طريق إصلاح مجلس الأمن الذي تتطلع إلى تحقيقه الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

إن إعادة هيكلة مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله وإجراءاته أصبحا مطلب كافة الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية. فمناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية قد انصبت كلها في هذا الإطار، وتمخضت عن اتفاق حول المطلوب إصلاحه وتحسينه في مجلس الأمن من أجل زيادة فعاليته وتحسين أدائه في التعامل مع القضايا الهامة التي يتداولها، والتي جميعها تندرج ضمن إطار اختصاصه في حفظ السلام والأمن الدوليين. وأصبح هناك شبه اتفاق عام على الكثير من المقترحات المطلوب إدخالها في عمل مجلس الأمن.

لقد توجهت جهود الدول الأعضاء نحو إصلاح مجلس الأمن، وبالتالي أصبح هذا الأمر من القضايا الملحة وذات الأولوية، بما يتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى الهدف المرجو منه. فعدد الدول الأعضاء حاليا تضاعف مرات عدة، ولذا يجب أن يمثل الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة تمثيلا عادلا يأخذ في الحسبان هذه الزيادة المطردة. كما أن القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن قد أصبحت تزداد يوما بعد يوم، بما يملي ضرورة تعاطي المجلس مع هذه القضايا الساخنة، ومضاعفة جهوده لحل هذه القضايا، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجميع وصولا إلى الهدف المنشود.

فمن الملاحظ ازدياد القرارات التي يصدرها المجلس عن ذي قبل. وهذا يرجع أساسا لزيادة عدد القضايا المطروحة على جدول أعماله، حيث أدخلت قضايا كثيرة لم تكن موجودة من قبل، كالتعاطي مع فترة ما بعد النزاعات للتأكد من المكاسب التي تحققت، والمساعدة في عملية المصالحة وإعادة البناء.

ويود وفد بلادي أن يسجل ارتياحه لأسلوب عمل المجلس الذي تحسن كثيرا عن ذي قبل. فعدد الجلسات المفتوحة قد ازدادت، وأصبحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحدث في العديد من المواضيع المطروحة وفي قضايا متنوعة. كما أن جلسات التقييم الشهري للمجلس أصبحت توفر فرصة لتقييم عمله. ويجب النظر في آلية أفضل لمشاركة الدول الأطراف في مداولات مجلس الأمن لا سيما المعنيين بالمواضيع المطروحة.

إن نجاحنا في تطوير أساليب عمل المجلس يجب أن يحفزنا ويشجعنا لأن نخطو خطوات أكبر وأسرع. وهذا يحتاج إلى إرادة سياسية من الجميع حتى يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا للرأي الجماعي في تعامله مع الدول الأعضاء. فالمطلوب هو تطوير طرق عمل المجلس والتعاطي مع القضايا الدولية بدون تمييز، وأن تكون هناك رغبة صادقة في أن يكون مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولا بد هنا من التذكير بأهمية التفكير في آلية لتنفيذ قرارات المجلس، وأن تكون هناك متابعة مستمرة لتنفيذ ما أصدره المجلس من قرارات، بعيدا عن أي معايير مزدوجة. وهذا يتطلب من الدول الدائمة العضوية أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تحمل على عاتقها مسؤولية أخلاقية بعدم استخدام حق النقض، إذا كان ذلك سيتسبب في هدر للحقوق المعترف بها على صعيد الأمم المتحدة، الأمر الذي قد يضر بالسلم والأمن الدوليين.

لقد أصبح العالم جميعه ينظر إلى مجلس الأمن باعتباره الجهاز الواقي من المنازعات. ويبدو أن هناك الآن تشكيكا في مصداقية المجلس في بعض القضايا تحديدا، من حيث التعاطي معها بمعايير تختلف عن القضايا الأخرى. ويجب أن لا نشكك أبدا في عمل المجلس، وأن لا ندع الآخرين يقللون من شأنه. فمجلس الأمن يجب أن يكون ملاذا للجميع يأمنون فيه على قضاياهم، حاميا للحق والعدل ونشارا للمساواة بين الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.